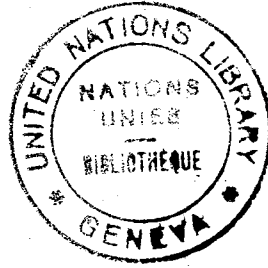




PROVISIONAL

A/33/FV.104  
31 May 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ٢٩ ايار/مايو ١٩٧٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد ليفانو ( كولومبيا )  
نم : السيد الكيخيا ( الجماهيرية العربية الليبية )

— مسألة ناميبيا : مشروع قرار [ ٢٧ ] / ( تابع )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3350, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72073/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣مراجعة نذر البند ٢٧ من جدول الأعمالمسألة ناميبيا

السيد كوروما (سيراليون) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ان وفد سيراليون يشعر برضا كبير عن رئاستكم لهذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة لبحث مسألة ناميبيا . ذلك لأنكم لا تتمتعون فقط بمزايا معصومة ولكن لانكم تمثلون بلدا ، كولومبيا التي يعتبر احترامها لمنظمتنا هذه مثلا يهتدى .

ان أحد الاسباب الرئيسية للتدهور الملحوظ في سلطة منظمتنا ، والسخرية التي أصبحت ينظر بها اليها هو الازراء الظاهر الذي سمح لنظام بريتوريا أن يصبه عليها في الوقت الذي يسمح فيه لهذا النظام بالاستمرار في عضوية هذه المنظمة .

ان النظام العنصرى في بريتوريا يستمر في انتهاكه لمبادئ الميثاق وأهدافه ويضطهد شعبي جنوب افريقيا وناميبيا وينتهك الحقوق الاساسية للانسان وكذلك الحريات الجوهرية على نطاق واسع ، ويمارس التعذيب والقتل كسياسة له ، وينتهك على الدوام السلامة الاقليمية للدول المجاورة ويقوم بأعمال عدائية ضدها . ولكن رغم كل ذلك ، ومن خلال عون ومساندة احمدها ومعاونيتها في مجلس الامن سمح لها بالبقاء في عضوية هذه المنظمة السامية التي كرست نفسها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وتدعيم حقوق الانسان والحريات الاساسية في العالم . تلك المنظمة التي لا علاقة لها بجنوب افريقيا .

لذلك فان قرار هذه الجمعية في الاسبوع الماضي برفض وثائق تفويض المغتصبين في بريتوريا الذين يدعون تمثيلهم لشعب جنوب افريقيا ، يجب أن يؤكد لأولئك الذين مازالوا يثقون بهذه المنظمة انه في يوم ما سوف تتخذ الاجراءات الضرورية لتجديد الثقة بها بطرد هذا النظام من هذه المنظمة ان مثل هذا القرار سيكون كالقرار الذي اتخذه في الاسبوع الماضي ، ليس شرعيا فقط ولكنه عادل أيضا .

وبالنسبة الى مسألة ناميبيا ، فان النظام العنصرى في بريتوريا قد تحدى وتجاهل بقساوة قلب لمدة تزيد على الثلاثين عاما العديد من قرارات الجمعية العامة ، ومقررات مجلس الامن ، ومحكمة

العدل الدولية ، والمجتمع الدولي ككل بأن احتلاله لناميبيا غير قانوني وغير مقبول وانه يجب عليه الانسحاب من هذا الاقليم لذلك . فان رفض هذا النظام لمقترحات التسوية بشأن ناميبيا لا يدعونا . ففي العام الماضي ، خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة حول هذه المسألة عبر وفد سيراليون عن تحفظه على أن المفاوضات للحصول على استقلال ناميبيا تجرى خارج الامم المتحدة . لقد نشأ هذا التشكك من طبيعة وسوء سمعة النظام في بريتوريا ، فما جعل من المستحيل له أن يستمر في أية مفاوضات جدية ، أو أن يعمل باخلاص للوصول الى حل سلمي لهذه المشكلة . وبالرغم من ذلك فان وفد بلادي كان يأمل في أن المقترحات التي قدمتها الدول الغربية الخمس ستبدأ الطريق الأخير نحو حل للمشكلة وان يكون في ذلك خلاص حقيقي لشعب ناميبيا .

وباعتماد القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وبتوافق البلاد الخمسة الغربية الاعضاء في مجلس الامن ، تصاعدت الآمال في أن مشكلة ناميبيا أخيرا سوف تحل سلميا . وبالنسبة الى المراقبين غير المتحيزين ان تبني هذا القرار ما كان يمكن التوصل اليه الا نتيجة للتنازلات الكبيرة وحسن النية الظاهر من جانب منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) الممثلة الحقيقية الوحيدة للشعب النامبيي ، ولكن اتضح الآن أن مثل هذه الآمال لم تكن في محلها بسبب مراوغة نظام الحكم العنصري واصراره على عدم منح الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

وفي ظل هذه الظروف ، ويرفض جنوب افريقيا لقرارات مجلس الامن ، فان هذه المنظمة لم يعد أمامها بديل الا أن تعمل طبقا للفصل السابع من الميثاق لتلزم جنوب افريقيا بقرارات هذه المنظمة ، بأن احتلالها لهذا الاقليم غير مشروع وأن عليها أن تنسحب منه .

ان الوضع في ناميبيا الآن لا يختلف كثيرا عنه في روديسيا في كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٦ عند ما قرر مجلس الامن أن " . . . الوضع الحالي في الجنوب الروديسي يشكل تهديدا للسلم الدولي " (قرار ٢٣٢ ، ١٩٦٦) وأمر بأن الدول الأعضاء يجب أن تفرغ العقوبات ضد هذا النظام . ان الفرغ الاساسي لاحتلال ناميبيا ، وسبب وجوده ، شأنه شأن اعلان سميث عن الاستقلال من جانب واحد لروديسيا هما لادامة الاستغلال الاقتصادي لهذه المنطقة بالتعاون مع المتعاونين الاقتصاديين وللمحافظة على نظام الفصل العنصري في ذلك الاقليم .

ان جنوب افريقيا لم تتحد الأمم المتحدة وسلطة مجلس الامن فقط ولكنها منذ بداية هذا العام نفذت سلسلة من الغارات الجوية العدوانية ، والاعتداءات العسكرية ضد انغولا ، وأيدت النظام غير الشرعي في روديسيا في هجماته البربرية ضد الجبهة الوطنية في زامبيا المجاورة وموزامبيق . والآن ان يواصل سميث التسوية الداخلية في روديسيا تنوى جنوب افريقيا أن تفعل المثل في ناميبيا ، على أمل أن تضمن احتلالها المستمر لهذا الاقليم وأن تستعمله كذلة حاضرة ونقطة انطلاق لمزيد من الاعتداءات ضد دول المواجهة وحركات التحرر .

ولكي تبرر قرارها من أجل تحطيم تنفيذ مخطط الاستقلال السلمي لناميبيا ، اعتبرت جنوب افريقيا ان ادارة واقامة قواعد لمنظمة سوابو خارج ناميبيا تمثل انتهاكا لبنود مقترحات التسوية ، وذهبت أيضا الى اعتبار أن اقامة وتحدد مناطق معينة لاقامة معسكرات لقوات سوابو المسلحة داخل ناميبيا هو انتهاك لمقترحات التسوية ومن جانبنا نعتبر أن هذه الاتهامات باطلة تماما ، ولا يمكن أن تعتبر هي الاسباب الرئيسية التي تؤسس عليها جنوب افريقيا استمرار سيطرتها ، بل ان عليها واجب ألا وهو تنفيذ مقترحات التسوية التي تم الاتفاق بشأنها .

وكان موقف سوابو من خلال المفاوضات واضحة للغاية وتلخص ذلك الموقف في قبولها أن تقتصر قواعد ها على مناطق توجد داخل ناميبيا . لذلك فلا يوجد محل لمسألة المطالبة بالقضاء بضعمة آلاف من قوات سوابو التحريرية من داخل ناميبيا حتى تم الاتفاق على ايقاف اطلاق النار ، وهو ما تطالب به جنوب افريقيا . ومن ناحية أخرى ، قامت جنوب افريقيا بارسال قواتها ومدعاتها الى ناميبيا ونشرها في جميع المناطق وبوجه خاص في المناطق الشمالية . وبهذا فان مجهودات جنوب افريقيا التي ترمي الى اجهاض مقترحات التسوية والتي ترجع للاسباب التي سبق التنويه عنها لا يمكن قبولها . وفي تلك الظروف ، فان هذه الجمعية الموقرة لم يترك لها خيار آخر سوى اتخاذ التدابير التي ترمي الى فرض العقوبات الآن ضد نظام بريتوريا المستعمر . ولقد أعلن وزير خارجية هذا النظام ، انه لا يهتم الآن في التوصل الى تسوية دولية مقبولة في كل من ناميبيا وزمبابوي ، وان جنوب افريقيا تنوى اقامة " تكتل من الدول المعتدلة " يمكن لجنوب افريقيا فيه أن تلعب دورا قياديا . ولذلك فانه من المناسب الآن ، حيث حان الوقت لاتخاذ تدابير عملية للتصدي لنوايا جنوب افريقيا الرامية الى البقاء في ناميبيا بعد اقامة نظام عميل فيها .

في ٢٠ أيلول/سبتمبر من العام الماضي في بيانه الرسمي الاخير ، قبل استقالته من منصب رئيس الوزراء نجح جوهانز فوستر أخيرا في وضع نهاية فاشلة لعام ونصف من المجهودات الدبلوماسية التي تحملتها خمس دول غربية ، وذلك عندما أعلن رفض حكومته للمقترحات التي تقدمت بها الامم المتحدة وأمينها العام بالاضافة الى رغبة حكومته لمواصلة السير بشكل انفرادي في اجراء انتخابات في الاقليم بلا تأخير . ولقد هدفت هذه الانتخابات المزيفة ، وذلك في غياب اشتراك منظمة سوابو واشراف الامم المتحدة ، الى خدمة مصالح جنوب افريقيا وغرضها الوحيد من ذلك هو ضمان اقامة

دولة عميلة في وند هوك تقبل برضا وبوفاء استمرار تنفيذ السياسات المشينة للفصل العنصرى واستمرار استغلال موارد ناميبيا وشعبها . وتعتبر الصيففة المسماة " تورنهال " وهي صيفة معدلة لصيفة جنوب افريقيا في سياستها في البانتوستانات أساسا لاستراتيجية هذا النظام في ناميبيا . ولكن الشعب الناميبى لم يرضخ على الاطلاق للاحتلال الاجنبى لاقليمه . فلقد قامت سيطرة جنوب افريقيا في ناميبيا واستمرت على اكتاف سطوتها العسكرية بالاضافة الى نشر ما يربو على ٦٠ ألف من قواتها المسلحة في الاقليم ، علاوة على نشاط شرطة جنوب افريقيا الشرسة وقوات أمنها التي تستخدم التعذيب كاسلوب عادى عند ما تستجوب المعتقلين السياسيين من أجل استخلاص ما يطلق عليه باعتراقاتهم . وفي الاسبوع الماضى قام الرئيس سام نيجوما بتعداد قائمة العذاب الطويلة التي تعكس ما يعانىه الشعب الناميبى يوميا على أيدي القوات المحتلة . فلا اعتقال غير القانونى والتعذيب والابادة الجماعية تمثل وسائل استطاع المحتلون من خلالها السيطرة على الناميبيين . لقد عانى الشعب الناميبى طويلا تحت أقدام هذا النظام .

وباختصار ، فان وفد بلادى يعتقد تماما أن الوقت قد حان للقيام بأعمال حاسمة من جانب مجلس الامن لا جبار جنوب افريقيا أن تكف جهودها التي تتحدى بها ارادة المجتمع الدولي ، وأن تتمشى مع قرارات هذه المنظمة فيما يتعلق باقليم ناميبيا . وفي هذا الصدد نود أن نكرر موقفنا المؤيد لفرغ عقوبات اقتصادية فورية ضد جنوب افريقيا من جانب مجلس الامن ، وفقا لما جاء في الفصل السابع من الميثاق . وحيث أننا نمثل المنظمة التي اضطلعت بمسؤولية قيادة ناميبيا الى الاستقلال ، فانه من الواضح تماما أنه لا يوجد متسع من الوقت للتلكؤ في ذلك . لقد تميز الوضع في هذا الاقليم بدرجة عالية للغاية من التفجر . ولذلك يجب أن تتخذ الخطوات العاجلة لتهدئة الحالة ولضمان حق الشعب الناميبى المضطهد في ممارسة حقه الشرعي في الحرية والاستقلال .

وختاما ، فان وفد بلادى يود أن يشيد بالدور الهام للغاية الذى يضطلع به مجلس ناميبيا من أجل تحقيق حرية واستقلال شعب ناميبيا . ونحن نحىي سعادة السفير لوساكا من زامبيا والمجلس للتعبيثة الناجحة للتأييد السياسى الدولى لهذه القضية ، قضية الناميبيين من أجل تقريب اليوم الذى يحصلون فيه على استقلالهم .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان المناقشة الدائرة في الجمعية العامة لمسألة ناميبيا تتم في وقت حيث النضال البطولي لشعب ناميبيا - تحت قيادة سوابو من أجل تحرير وطنهم من نير الاستعمار والعنصرية والقهر المتمثل في حكم بريتوريا - قد وصل الى مرحلة حاسمة . ان حركة التحرر الوطني قد وصلت الى جنوب افريقيا التي كانت تعتبر منذ أعوام قليلة حصنا للامبريالية وللقهر في القارة الافريقية .

ان عملية التحول التاريخية العاصفة قد أصبحت الآن واضحة جلية . وانني أشير خاصة الى نضال استمر لمدة ٢٥ عاما من عشرات الشعوب الافريقية . وبالرغم من الصعوبات الجمة التي واجهتهم فان الدول الافريقية الناشئة تجاهد الآن من أجل دعم استقلالها ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لشعوبها ، ومقاتلة الامبريالية والعنصرية والاستعمار الجديد عن طريق ممارستها لحقوقها المشروعة والثابتة ، انهم يحاولون تعزيز السلم والتأكيد على مبدأ المساواة في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية .

ان الاتحاد السوفياتي قد أيد دوما القضية العادلة من أجل تحرير شعوب افريقيا من القهر الاستعماري والعنصري . وبمناسبة يوم تحرير افريقيا الذي تم الاحتفال به يوم ٢٥ أيار/مايو فان سكرتير عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى الرفيق ليونيد برجينيف قد وجه تهنئته لشعوب ودول افريقيا بهذه المناسبة واسمحو لي بأن أتلو عليكم نص رسالة التهنئة هذه :

” بالنيابة عن مجلس السوفيات الأعلى فان حكومة الاتحاد السوفياتي والشعب السوفياتي وباسمي شخصيا أتوجه بالتهنئة القلبية لحكومات وشعوب الدول الافريقية بمناسبة الاحتفال بيوم تحرير افريقيا .

وفي هذا اليوم التاريخي فان الشعب السوفياتي يحيي نجاح الشعوب الافريقية في نضالها من أجل انتصار مثلها العليا في الحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعي من أجل دعم سيادتها ومن أجل التنمية الاقتصادية لدولها . ان الاتحاد السوفياتي يعلق أهمية كبرى على دعم وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون المثمر مع الدول الافريقية المستقلة .

ان النضال العادل الذي تواصله الشعوب الافريقية بمساندة القوى التقدمية في العالم من أجل القضاء الكامل والشامل على آثار الاستعمار والعنصرية قد وصل الآن الى مرحلته الحاسمة ومن ثم فقد اقترب اليوم الذي ستختفي فيه هذه المظاهر المشينة نهائيا والى الابد من افريقيا .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

” ان افريقيا الحرة تنمو في جو من النضال الحاد بين قوى التحرر القومي والتقدم والقوى الاستعمارية والرجعية التي تحاول تأخير هذه العملية التي لا يمكن عكسها بل شن هجوم مضاد ويتضح ذلك في الوضع السائد الآن في جنوب القارة الافريقية ، حيث يقوم العنصريون بمساندة الامبرياليين بجهود يائسة من أجل كسر ارادة الانتصار للوطنيين في زمبابوي وناميبيا ، واقامة نظم عميلة استعمارية جديدة ، والحصول على اعتراف دولي بهذه النظم وتحويل تلك المنطقة الى معقل للعنصرية والقمع والى مصدر دائم لتهديد افريقيا المستقلة .

ان احباط مؤامرات اعداء افريقيا ليس مهمة الشعوب الافريقية وحدها ، ولكنه أيضا واجب كل الشعوب ذات النوايا الطيبة . ان الاتحاد السوفياتي يؤيد ممارسة الحقوق الثابتة لشعوب المنطقة الجنوبية من افريقيا في تقرير مصيرها واستقلالها ، ومن أجل نقل كـل السلطات الى شعبي زمبابوي وناميبيا اللذين تمثلهما تمثيلا حقيقيا الجبهة الشعبية وسوابو ، ومن أجل القضاء على نظام الفصل العنصري المشين في جمهورية جنوب افريقيا . اننا نشجب بشدة مناورات الامبريالية الجديدة في جنوب افريقيا ، والاعمال العدوانية للعنصريين ضد قوات التحرر الوطني والبلدان المجاورة المستقلة ، كما نؤيد المطالبة باستعمال العقوبات الدولية الفعلية والشاملة وفقا لميثاق الامم المتحدة ، ضد النظم العنصرية .

ان سلاح افريقيا القوي في نضالها ضد الامبريالية والاستعمار هو وحدتها . ولهذا بالضبط فان اعداء الشعوب الافريقية يحاولون تهشيمها وتقسيم افريقيا الى تجمعات يواجه بعضها بعضا ، وصرف انتباه شعوب تلك الدول عن حل المشاكل الحيوية للبناء القومي والمشاكل الدولية الرئيسية . وفي هذه الظروف فان منظمة الوحدة الافريقية عليها أن تلعب دورا هاما ، سواء في تنمية علاقات الجوار الطيبة والتعاون المفيد المتبادل في القارة الافريقية ، أو توحيد جهود البلدان الافريقية في نضالها ضد الاستعمار والامبريالية والعنصرية .

ان تحقيق تطلعات شعوب البلدان الافريقية وكذلك تطلعات بلدان القارات الأخرى غير ممكن الا اذا كان هنالك سلام دائم وأمن دولي من الضروري من أجلهما بذل الجهود



(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد  
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية)

الدائبة والمشاركة من جانب كل الدول والشعوب المحبة للسلام . اننا نحبي جهود البلدان الافريقية التي تشترك بفاعلية في أنشطة منظمة الامم المتحدة ، والتي تلعب دورا ايجابيا متزايدا في الساحة الدولية . ان الاتحاد السوفياتي لا يكف عن النضال من أجل دعم الانفراج الدولي ، ونشره الى جميع أجزاء العالم ، ووقف سباق التسلح والانتقال الى نزع سلاح حقيقي . والخطوة الهامة في هذا الاتجاه تتمثل في البرامج المقبلة للاتفاقيات الجديدة الخاصة بالحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

انني أتمنى لشعوب البلدان الافريقية أن تحقق نجاحا جديدا في الكفاح من أجل التحرير الكامل والسريع للقارة من الاستعمار والعنصرية ، ومن أجل تحقيق أهداف التطور القومي في جو من السلم الدائم في العالم أجمع .

بعد سنوات عديدة من بحث مسألة ناميبيا في الامم المتحدة فان الاحتلال غير المشروع لذلك البلد من جانب جنوب افريقيا قد شجب تكرارا باعتباره عملا عدوانيا ضد شعب ناميبيا وتهديدا للأمن والسلم الدوليين . وبالرغم من انقضاء المواعيد التي حددتها الامم المتحدة ليتمتع شعب ناميبيا بحقه في تقرير المصير فان القوى الامبريالية والاستعمارية الجديدة تبذل جهودها اليائسة في مختلف المناورات من أجل ايقاف هذه العملية التي لا تعكس ، ان هذه القوى تضع العقبات الجديدة في طريق شعب ناميبيا نحو الحرية والاستقلال .

بعد فترة تقارب العام ، فان الجمعية العامة تجتمع مرة أخرى بصفة خاصة لتدرس الوضع السائد الآن في ناميبيا الذي - كما لاحظ مندوبو عدد كبير من الدول الافريقية - يمثل تصعيدا للخطر الذي يهدد السلم والامن الدوليين . ولقد ورد في بيان في هذه الدورة لرئيس سوابو السيد نيوجوما وانني أقتبس :

" انه في جميع أنحاء ناميبيا يلوح الشبح المنذر بالشؤم للحرب الدامية أكثر من أي وقت مضى مما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة ، ليس بالنسبة الى شعبنا وبلدنا فقط ، بل كذلك بالنسبة الى سائر الجنوب الافريقي وافريقيا ككل وللعالم أجمع " . (A/33/PV.97, p. 27)

ان الوضع - في الحقيقة - قد تدهور . فان العنصريين في جنوب افريقيا يتجاهلون بعناد القرارات العديدة لمجلس الامن والجمعية العامة فيما يتعلق بوضع حد للاحتلال غير الشرعي لناميبيا . كما يزيدون من عمليات القمع ضد شعب ناميبيا وممثله الحقيقي سوابو . وفي الآونة الاخيرة سجن نظام بريتوريا أكثر من مائة زعيم لسوابو . كما أن العنصريين في جنوب افريقيا يرتكبون اعمالا عدوانية ضد الدول الافريقية الجنوبية المجاورة ويسعون دون جدوى الى تخويف بلدان خط المواجهة التي تؤيد شعب ناميبيا في نضاله من أجل تحرير وطنه . الآن لا يمكن أن نشك في أن جنوب افريقيا قد تبنت سياسة لتنشئ في ناميبيا وجنوب افريقيا نظما استعمارية جديدة ، وتسعى الى تليفق كتلة عسكرية سياسية . ووفقا لشهادة رئيس سوابو السيد نيوجوما فان عدد العسكريين التابعين لجنوب افريقيا في ناميبيا قد أصبح الآن . . . ٧٥ فرد . ان تصعيد هذه القوات العسكرية يرافقه تجهيزها بالتكنولوجيا العسكرية الجديدة . اننا نعرف أن جنوب افريقيا تبذل جهودا من أجل الحصول على أسلحة نووية . وسن الواضح أن صنع جنوب افريقيا للأسلحة النووية ينطوي على آثار خطيرة بالنسبة الى الأمن والسلم الدوليين . اننا نشارك الدول الافريقية رأيها في أن أعمال جنوب افريقيا التي تشكل تحديا سافرا للمجتمع الدولي انما هي محاولة تهدف الى تفويض جهود الامم المتحدة التي تسعى الى مساندة كفاح شعب ناميبيا من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال .

وخلال السنتين الماضيتين ، شهد العالم المخططات التي نعرفها والمتعلقة بتسوية مشكلة ناميبيا عن طريق التفاوض . وكما حدث في الماضي ، فان الجهود التي بذلت في اطار الامم المتحدة لم تحقق أية نتيجة ، وقد تعثرت نتيجة للتطلعات المتعنتة لسلطات جنوب افريقيا التي تسعى الى استمرار احتلالها غير الشرعي لناميبيا بأى ثمن .

( السيد ترويانوفسكي ، اتحاد  
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية )

لقد أصبح واضحاً الآن أمام الجميع ان اشتراك جنوب افريقيا في المحادثات لمجرد كسب الوقت وتهيئة الظروف التي من شأنها أن تعوق سوابغ الوصول الى الحكم ، سوابغ المنظمة التي اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا . ولقد أثبت الواقع نفسه ما ذكرناه وذكره كثيرون غيرنا منذ البداية وهو أن السلطات العنصرية في جنوب افريقيا لم تأخذ موقفاً جدياً تجاه المفاوضات قط . بل انها اتخذت هذه المفاوضات ستاراً لمخططاتها الخاص بالتسوية الداخلية المزعومة لمشكلة ناميبيا ، وبعبارة أخرى فانهم قد استغلوا لاقامة نظام زائف وعميل في ناميبيا ولدعم نظام استعماري جديد في الاقليم .

ونحن نرى أن تلك الاصوات التي تقول بأن جنوب افريقيا قد تقبل حلاً لمسألة ناميبيا على أساس خطة الأمم المتحدة ، انما تنتشر أوهاماً خطيرة ، وتشجع نظام بريتوريا العنصري الذي يعمل فقط للتسويف وكسف المزيد من الوقت . ان منظمة الأمم المتحدة بصفة خاصة ، والدول الافريقية بصفة عامة ، يجب عليها أن تكون أكثر يقظة . وليس سرا على أي شخص أن الوضع الراهن ما هو الا نتيجة للتساهل الذي تبديه الدول الغربية تجاه حكام جنوب افريقيا العنصرين ، وأولاً وقبل كل شيء ، الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى اللتان تجعلان من نفسيهما حاميتين لنظام جنوب افريقيا . ان المسؤولية الرئيسية عن استمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من قبل جنوب افريقيا تقع على تلك البلدان التي لا تزال - رغم العديد من القرارات والمقررات التي اتخذت في الأمم المتحدة - تقدم دعمها السياسي والاقتصادي والعسكري لجنوب افريقيا .

وخلال العامين الآخرين فان القوى الغربية قد قامت بمناورات عديدة كي تثبت ارادة ورغبة هذه القوى في الحصول على ما أطلق عليه الحل السياسي والعادل لمشكلة ناميبيا ، وقد تم ايفاد مبعوثين الى بريتوريا ، كما تم التفاوض بشأن هذه المسألة ، ولكن كل هذه التحركات لم تكن سوى ستار من الدخان يهدف الى تغطية الجهود التي كانت تهدف الى فرض حل استعماري جديد في ناميبيا .

وفي أثناء الحديث عن انتخابات تتم تحت اشراف الأمم المتحدة ، فان العنصرين في جنوب افريقيا قد أجروا انتخابات مزيفة ، وأقاموا حفنة من رجالهم منحوهم السلطة لانشاء تحالف تورنهال

الديمقراطي . ومن الأمور المتميزة انه في شهر تشرين الثاني /نوفمبر من العام الماضي حينما كان مجلس الأمن يبحث رغبة جنوب افريقيا في اجراء هذه الانتخابات فان الدول الغربية أعضاء المجلس لم ترفض فقط اتخاذ الاجراءات الفعالة لمنع هذا العمل الاستفزازي من جانب سلطات بريتوريا ، ولكنها أيضا دفعتها الى هذا بامتناعها عن التصويت على القرار الخاص باداة اجراء هذه الانتخابات .

ان أسباب مساندة الدول الغربية للعنصرين في جنوب افريقيا معروفة للجميع ، فأولها المصالح العميقة للاحتكارات الغربية في استغلال الموارد الطبيعية في ناميبيا بصفة مباشرة ، وبالاتفاق مع العنصرين في جنوب افريقيا . وعلينا أن نعرف أن هناك ارتباطا وثيقا بين المصالح الاقتصادية لجنوب افريقيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرها من الدول الغربية ، ومن المؤكد أن وجود مناجم كبيرة قيمة في ناميبيا يفسر سبب استمرار هذه الدول في السعي من أجل المحافظة على وجود نظام امبريالي في هذا الجزء من القارة الافريقية .

ان الاتحاد السوفياتي قد أيد ولا يزال يؤيد تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال على أساس الحفاظ على وحدة أراضيه ، وسلامته الإقليمية ، ومن أجل الانسحاب الفوري والكامل لقوات جنوب افريقيا من ناميبيا ومن خليج والفيش ومن أجل نقل السلطة الى منظمة سوابو المعترف بها من الأمم المتحدة باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا . ان سوابو لديها الخبرة الكافية والكوادر اللازمة ، كما انها تحظى بثقة الشعب ، وهي قادرة على تولي الحكم في البلاد .

وأثناء زيارة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، التي تمت في الاتحاد السوفياتي في الفترة من ١٦ الى ٢٢ أيار/مايو الماضي ، فان الجانب السوفياتي قد أعرب عن مساندة لشعب ناميبيا وجهود الأمم المتحدة ولاسيما داخل مجلس الأمن من أجل حل مسألة ناميبيا ، تلك الجهود التي تستهدف تحقيق سلامة أراضي ناميبيا ودعم الجهود الدولية من أجل تقديم جميع أشكال المساندة الى شعب ناميبيا في نضاله العادل .

ان الجانب السوفياتي قد أعرب عن تضامنه مع شعب ناميبيا من أجل الاستقلال ، كما أعرب عن اصراره على مواصلة تقديم المساندة والمساعدة اللازمة له ، ونحن نرى أن أساس حل مشكلة ناميبيا

يكمن في القرارات الشهيرة لمجلس الأمن وباقي أجهزة الأمم المتحدة التي تنادى بالانها\* السريع لاحتلال ناميبيا من جانب نظام بريتوريا .

ان الوسيلة الوحيدة المؤكدة لتنفيذ هذه القرارات تتمثل في الاحترام الكامل للعقوبات المتخذة ضد نظام بريتوريا ، وهي العقوبات التي قررها مجلس الأمن . وبالإضافة الى ذلك ، فانه يتعين على المجلس اتخاذ التدابير الفعالة الأخرى من أجل تحقيق العزل الكامل والمقاطعة الكاملة للنظام المنصرى عن طريق فرض العقوبات ضده في المجال الاقتصادى والتجارى والمالى وغيره من المجالات وفقا للتطبيق الكامل للمادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وهذا هو السبيل الوحيد لاجبار نظام بريتوريا على انها\* احتلاله فير الشرعي لناميبيا فورا . كما تطالب بذلك القرارات المعروفة التي اتخذتها الأمم المتحدة .

لقد اشتركنا في تقديم مشروع القرار الذى تقدمت به مجموعة الدول الافريقية وأشير هنا الى الوثيقة رقم A/33/L.37 . ونأمل في أن اقرار هذا المشروع من جانب الجمعية العامة سوف يخدم التحقيق السريع للاستقلال الحقيقى لناميبيا تحت قيادة سوابو .

السيد منصور الكيخيا ( الجماهيرية العربية الليبية ) : أكثر من عام مضى على

الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة التي كرسست لمناقشة قضية ناميبيا ، ناميبيا التي تدهور الوضع فيها بصورة أصبحت تهدد الأمن والسلم الدوليين ، نتيجة لتعنت وعناد كيان جنوب أفريقيا العنصرى وتحديه لقرارات الأمم المتحدة ، التي تؤكد جميعها على الحق الثابت والشرعى لشعب ناميبيا في الحرية والاستقلال بقيادة منظمته الشعبية سوايو .

وقد أكدت الجمعية العامة خلال دورتها هذه ، من جديد ، حقوق شعب ناميبيا غير القابلة للتصرف ، في تقرير المصير والحرية والاستقلال وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وطبقا لقرارات الجمعية العامة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) بتاريخ ١٩٦٠ والقرارات الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بخصوص ناميبيا . كما أدانت الجمعية العامة بشدة النظام الاستعمارى العنصرى ، لجنوب افريقيا لاستمراره في احتلاله غير الشرعى لاقليم ناميبيا ، والاستمرار في استنزاف موارده الطبيعية .

ان الجميع يذكر بأنه عند الاعلان عن موعد انعقاد الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة ، قامت الدول الغربية الخمس ، مقدمة ما يسمى ، بالمخطط لايجاد تسوية سلمية لقضية ناميبيا ، بتحريك مشبوه ومفضوح بتقديمها رسميا هذا المخطط الذى حكمت عليه بالفشل منذ تقديمه ، كثير من الوفود ومن بينها وفدى لعدة اسباب من بينها :

أولا - موعد تقديم هذا المخطط ، الذى جاء قبل أقل من شهر من انعقاد الدورة الاستثنائية التاسعة المكرسة لبحث الوضع المتدهور فى ناميبيا . وقد حذرت كثير من الوفود ومن بينها وفد بلادى ، بأن اختيار هذا الوقت بالذات ، وهو قبل أقل من شهر من انعقاد هذه الدورة الأمر الذى يدعو الى الشك والارتياب فى نوايا مقدميه ، حيث أن الهدف الذى يسعون لتحقيقه هو فقط الحيلولة دون انعقاد هذه الدورة ، أو على أقل تقدير التقليل من فعاليتها ؛

ثانيا - ان الهدف من هذا المخطط ، هو محاولة التأثير على مكانة سوايو ، واضعافها فى الداخل والخارج ، واظهارها بمظهر المتصلب الراض للتسوية السلمية ، وبالتالي امكانية التأثير على موقف الامم المتحدة ، والرأى العام العالمى ، المؤيد لسوايو التي تعتبر الممثل الشرعى الوحيد للشعب الناميبى ؛

ثالثا - ان محتوى هذا المخطط في حد ذاته ، جاء في صيغة غامضة ، يمكن تأويلها بأكثر من مفهوم ، ففي الوقت الذي يدعي فيه ، يانه جاء تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) فان هذا المخطط ، يبقي على ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية في الاقليم ، ويسمح لهذا الكيان ، بالاحتفاظ بقوات تقدر ب ٥٠٠ جندي ، بالاضافة الى الشرطة التابعة لهذا النظام العنصرى ؛

رابعا - خلو ذلك المخطط من أية اشارة الى خليج والفييس ، الذى يعتبر جزءاً لا يتجزأ من ناميبيا ، ان تجاهل المخطط لخليج والفييس ، قد سمح لنظام جنوب أفريقيا العنصرى بالاحتفاظ بقواته في الخليج ، الأمر الذى يشكل تهديدا صريحا لبقية اقليم ناميبيا ؛

خامسا - ان المتحدث الرسمي باسم الدول الغربية مقدمة المشروع ، وهو السيد المحترم وزير خارجية كندا عند اعلانه في خاتمة كلمته أمام الدورة الاستثنائية التاسعة ، عن سروره واغتباطه باعلان فورستر ، رئيس وزراء كيان جنوب افريقيا العنصرى السابق ، بقبوله المخطط الغربى أمام برلمان جنوب أفريقيا ، قد تناسى أن يذكر ان فورستر في نفس الاعلان صرح ان كيانه سوف يتدخل في ناميبيا اذا ما رأى ان ذلك ضرورى ؛

لكل هذه الاسباب وغيرها جاء حكم وفد بلادى على هذا المخطط منذ البداية ، أمام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة ، ووصفه بأنه عبارة عن فصل جديد من مسرحية ترجع بدايتها منذ انهيار الاستعمار البرتغالي في افريقيا ، وحصول أنغولا وموزامبيق على استقلالهما ، أما نهاية فصول هذه المسرحية فهو أمر معروف ، وسيستمر طالما وجد مقدمو هذه المسرحية من يستمع اليهم وينخدع في نواياهم المفرضة ، وأسالبيهم التي تبدو كسراب يحسبه الظمان ماء .

لقد برهن شعب ناميبيا ، بقيادة مثله الشرعي سوابوعن حسن نواياه من أجل تسوية سلمية لقضيته العادلة ، غير أن حسن نيته هذه ، كانت تقابل في كل مرة بتعننت و صلف ، من كيان جنوب أفريقيا العنصرى ، مختلقا المعايير الواهية ، والعراقيل التي تحول دون ايجاد تسوية سلمية لهذذه القضية ، وآخر هذه العراقيل موقف جنوب افريقيا من المخطط الذى قدمه حلفاؤه من الدول الغربية ، ورفض هذا المخطط بعد أن وافق عليه . والحقيقة التي لا يمكن دحضها أن هذا الكيان العنصرى لجنوب أفريقيا منذ البداية ، قد برهن على سوء نيته برفضه لكل المساعي المبذولة من أجل ايجاد حل للقضية . ففي اليوم الذى أعلن فيه فورستر ، رئيس الوزراء السابق لكيان جنوب أفريقيا ،

(السيد منصور الكيخيا ،  
الجمهورية العربية الليبية)

عن قبوله للمخطط الغربي ، ذكر في نفس اليوم بان كيانه سيتدخل عسكريا في ناميبيا اذا ما رأى ذلك ضروريا .

كما أن هذا النظام العنصرى ، وبينما كانت المفاوضات تجرى بين الأطراف المعنية ، فـ في نيويورك حول المخطط الغربي ، عقب انتهاء الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة حول ناميبيا ، ارتكب عدوانا سافرا على مخيمات اللاجئين الناميبيين في كاسينجا داخل حدود أنغولا ، أسفر عن مقتل وجرح المئات من النساء والأطفال والشيوخ العزل من السلاح .

كما أن كيان جنوب افريقيا العنصرى ، لم يتوقف طيلة عام ١٩٧٨ عن تهديداته وارهابه لشعب ناميبيا ، الذى ظل يتحكم فيه أكثر من ستين عاما ، وقد تجاهل هذا النظام المباحثات التي تجرى لايجاد تسوية لقضية ناميبيا ، وكذلك قرارات مجلس الأمن وخاصة القرارين ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) و ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) حيث أجرى ما يسمى بالاستفتاء تحت اشرافه وتهديداته في ناميبيا ، خلال شهر كانون الأول / ديسمبر الماضي ، وقد قوبل هذا الاستفتاء بدحض واستنكار شديدين واعتبرته الأمم المتحدة لاغيا وغير شرعي .

كما ان هذا النظام قد كثف اعتداءاته الوحشية السافرة ضد الدول الافريقية المجاورة والتي كان آخرها اعتداءه الغادر على مخيمات اللاجئين الناميبيين بتاريخ ٦ آذار / مارس ١٩٧٩ داخل أراضي جمهورية أنغولا ، الدولة العضو في هذه المنظمة ومنظمة الوحدة الأفريقية . وقد أسفر هذا الاعتداء عن مقتل وجرح المئات من الأطفال والنساء وكبار السن العزل من السلاح ، وقد كان هذا الاعتداء لا يقل وحشية عن الاعتداء الذى ارتكبه هذا النظام قبل عام مضى على مخيمات اللاجئين الناميبيين في كاسينجا ، بجمهورية أنغولا الشعبية . وقد أدان مجلس الأمن هذا الاعتداء بشدة بموجب قراره رقم ٤٤٧ ( ١٩٧٩ ) واعتبره انتهاكا صارخا وت دخلا سافرا في جمهورية أنغولا الشعبية ، مستعملا أراضي ناميبيا ، التي تعتبر تحت مسؤولية الأمم المتحدة ، قاعدة انطلق منها لشن هذا العدوان وغيره من الاعتداءات على الدول المجاورة .

كما ضاعف نظام جنوب أفريقيا في الشهور الأخيرة من تهديده وارهابه للشعب الناميبى وذلك بإبعاد الوطنيين من هذا الشعب " الأقوياء الحجة والشديدي الالتزام " من الساحة السياسية ، حيث ضاعف هذا النظام ملاحقته لزعماء وأعضاء المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية " سرايو " حيث احتجز



منهم العشرات وزج بهم في السجون ، بدون محاكمة ، بهدف تصفية سوايو في الداخل ، وبسبب الرعب والخوف في الشعب الناميبي البطل المؤيد لزعمائته وقادته من حركة سوايو ، وذلك ليخلصوا الجو أمام جنوب افريقيا وعملائها من اتباع ما يسمى بالاحزاب الديمقراطية ، لايجاد تسوية داخلية لناميبيا على غرار ما عملته النظام العنصرى في روديسيا الجنوبية . غير أن كيان جنوب أفريقيا قد فات عليه أن الشعوب المكافحة من أجل حريتها واستقلالها لن ترضخ لأى تهديد . وقد عبرت عن ذلك سوايو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، في بيان صدر في هذا الخصوص ، والذي وزع كوثيقة رسمية بناء على طلب رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ضمن الوثيقة رقم S/13310 ، واقتبس :

"وتود المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية أن تذكر انه اذا كانت افريقيا الجنوبية تظن أنها سوف تحطم المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية باحتجاز زعمائها وأعضائها فانها تكون مخطئة تماما . ان الاحتجاز لن يوقف كفاحنا الذي يمضي قدما . فقد تستطيعون احتجاز الاشخاص ولكن ليس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ولا الافكار المتجسدة في هذه المنظمة .

"اننا نتحدى شتين ( الحاكم الادارى ) أن يفسر للعالم سبب احتجازه لهؤلاء الوطنيين النامبيين الشديدي الالتزام . فلا يكفي التستر وراء الكلمات البليغة عن الحفاظ على القانون والنظام والأمن .

"فعدم قيام شتين بتقديم هؤلاء الى المحاكمة دليل ملموس لدينا على عدم ارتكابهم لأى جريمة . ولذلك نطلب اطلاق سراحهم على الفور .

"ان الاحتجاز يثبت لنا بقوة ما تخبئه افريقيا الجنوبية لنا مييا - وهو ليس الحرية والاستقلال كما تعد ، وانما التوقيف والاحتجاز والقضاء المبرم على الأمة النامبية . وسوف يستمر كفاحنا من أجل الحرية والاستقلال بالرغم من القانون ٢٦ الصادر عن الحاكم الادارى العام أو أية أعمال ترتكب ضدنا . ولن يوقف الاحتجاز مسيرة التاريخ القوية . وسوف تحرر المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ناميبيا في القريب العاجل ."

وبينما كان رئيس الوزراء الحالي لهذا الكيان ( ب . و ، بوت ) يستعد لتسلمه مهامه الجديدة صرح لصحيفة ( ستار ) بتاريخ ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، بأنه سوف لن يسمح لسوابو بأخذ جنوب غرب افريقيا ، وان كيانه سوف يقاتل ( من أسماهم ) بالارهابيين القساة . هذا ما قاله بوت عندما كان يستعد لتقلد منصبه الجديد كرئيس لوزراء الكيان العنصرى لجنوب افريقيا . ودون وجل يصف هذا العنصرى ، منظمة سوابو بالارهاب . ونسي أن الاجرام والارهاب اللذين يرتكبهما نظامه ضد شعب ناميبيا ، عنصران مميزان لنظامه العنصرى . هذا هو منطق رئيس الكيان العنصرى لجنوب افريقيا ، ووجهة نظره التي أتى بها الى الحكم . وهو بالطبع تختلف عن وجهة نظر جميع شعوب العالم ومنظمة الوحدة الافريقية ، والجمعية العامة للأمم

(السيد منصور الكخييا ،  
الجمهورية العربية الليبية)

المتحدة ، التي تعتبر سوابو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي ، وان تواجد نظام بوتسا ، ومن قبله نظام فورستر ، في ناميبيا ، هو تواجد غير شرعي ، وهو قائم على الارهاب والاجرام ، وضد ارادة الشعب الأفريقي في ناميبيا ، وتحد لميثاق الامم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ان الجميع يعلم أن كيان جنوب افريقيا العنصرى لا يستطيع بمفرده ، أن يتحدى الرأى العام العالمي ، وقرارات الامم المتحدة ، بما فيها قرارات مجلس الأمن ، لولا حصول هذا الكيان ، على الدعم المادى والمعنوى ، من الأنظمة العنصرية والدول الاستعمارية ، والتي ترتبط مصالحها الايد يولوجية والاقتصادية ، مع مصالح هذا الكيان العنصرى .

ان الدول الاستعمارية الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، والتي تدعي صداقتها للشعب الافريقي هي التي مكنت هذا النظام العنصرى باستثماراتها الضخمة والمستمرة ، من أن يطور اقتصاده ومقدرته من صنع الأسلحة المتطورة التي أصبحت مصدر تهديد وقلق للدول المجاورة وللأمن والسلم في افريقيا والعالم .

ان موقف الدول الاستعمارية الغربية والرأسمالية المدافع عن هذا النظام العنصرى ومنع مجلس الأمن من اتخاذ اجراء رادع ضد هذا النظام ، هو أمر تحتمه المصلحة المشتركة حيث أن هذا النظام ، يقوم برعاية مصالح هذه الدول في جنوب افريقيا وناميبيا .

ان استثمارات هذه الدول ، ونهبها للثروات الطبيعية لاقليم ناميبيا ، متحدياً بذلك قرارات الأمم المتحدة ، هي الدافع الأساسى لموقفها المؤيد والمدافع عن هذا الكيان العنصرى . ان هذه الدول باستطاعتها اذا ما توفرت لديها النية الصادقة ، من الضغط على كيان جنوب افريقيا العنصرى ، لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ؛ وبالتالي ايجاد تسوية عادلة لقضية ناميبيا .

ان التحدى السافر الذى تواجهه الأمم المتحدة الآن ، من نظام عنصرى ظل متحكماً بصفة غير شرعية أكثر من عشر سنوات في شعب ناميبيا يجب أن توضع له نهاية ، كما أن استمرار هذا النظام العنصرى في استعمال أراضي ناميبيا كقاعدة لشن اعتداءاته الفاشمة المتكررة على الدول المجاورة ، وخاصة أنغولا وزامبيا لأمر يجب اتخاذه بمحمل الجد ، واتخاذ اجراء فعال وعاجل

لا حياط المخططات العدوانية لهذا النظام . كما ان اتباع سياسة الارهاب ضد ابناء الشعب الناميبي ، واعتقال قاداته السياسيين من منظمة سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، لأمر يحتم على الأمم المتحدة اتخاذ التدابير الفعالة لطرد ادارة هذا النظام غير الشرعية من اقليم ناميبيا . ان اعتزام كيان جنوب افريقيا العنصرى منح ما يسمى بالجمعية التأسيسية في ويندهوك "سلطات تشريعية وتنفيذية" واسعة دليل لا لبس فيه على رفض هذا الكيان لقرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذين يقضيان باجراء انتخابات حرة ونزيهة ، تحت اشراف الامم المتحدة تؤدى الى استقلال حقيقي لناميبيا .

ان هذا التحدى السافر لقرارات مجلس الأمن ، يجب أن يقابل من قبل هذا المجلس باتخاذ اجراء رادع لارغام هذا الكيان العنصرى على تنفيذ قراراته أعني قرارات مجلس الامن الخاصة بناميبيا .

ان ما يحاول هذا الكيان العنصرى تنفيذه الآن ، هو ايجاد حكم عميل ، يفرض بالقوة على شعب ناميبيا ، ويضمن له مصالحه ومصالح حلفائه للاستمرار في استنزاف الثروات الطبيعية لهذا الاقليم واستغلال اليد العاملة الرخيصة من سكانه .

وفي هذا الخصوص لقد شدد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في بيان صادر له في الوثيقة رقم س / ٣٣٢٥ بأن أى اجراء انفرادى يقوم به نظام جنوب افريقيا العنصرى يعتبر تهديدا للسلام والأمن الدوليين ، ويجب انهاءه على الفور ودون أية شروط .

اذا كان من الغريب والمؤسف أن يستمر هذا النظام العنصرى حتى الآن في تحديه لميثاق الأمم المتحدة ، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، فان الأغرب منه أن يجد هذا النظام دولا تعدد من الدول الأولى الموقعة على ميثاق الامم المتحدة ، تدافع عنه وتؤيده في تحديه لميثاق وقرارات هذه المنظمة .

(السيد منصور الكخييا ،  
الجمهورية العربية الليبية )

وانه لمن المؤسف حقا ، ان يجد هذا النظام بعد كل ما اقترفه ويقترفه من اعتداءات وانتهاكات  
لكرامة وحقوق الانسان ، من يؤيده من اولئك الذين يتباكون على حقوق الانسان في كل مناسبة وبدون  
مناسبة ، وكأن حقوق الانسان المتباكى عليها ، لا تشمل الانسان الافريقي ، الذي طرد من دياره ،  
ونهب ثرواته وانتهدت جميع حقوقه .

الآن وبعد مرور أكثر من عام من التسويف والمماطلة والوعود الجوفاء التي لا طائل لها ، من  
قبل الدول الغربية مقدمة ما سمي بالمخطط لايجاد تسوية سلمية لقضية ناميبيا ، فان وفد بلادي يرى  
ان تقوم الجمعية العامة بما يلي :

اولا ، ان تعلن بكل وضوح عن فشل كيان جنوب افريقيا العنصرى في تطبيق ، وتنفيذ قرارات  
الأمم المتحدة ؛ وخاصة قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) و ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وتحمله مسؤوليـة  
احباط مجهودات الأمم المتحدة في ايجاد تسوية سلمية وعادلة لقضية شعب ناميبيا ، طبقا لقرارات  
الأمم المتحدة وخاصة قرارى مجلس الأمن سالفى الذكر .

ثانيا ، اداة مناورات وتصرفات كيان جنوب افريقيا العنصرى ، لسعيه لايجاد نظام عميل في  
ناميبيا ، يحافظ على مصالح ومطامع هذا الكيان وحلفائه من الدول الاستعمارية الغربية والرأسمالية ،  
ولتمكينها من استنزاف ونهب مزيد من الثروات الطبيعية لشعب ناميبيا . واعتبار أية اجراءات تتخذها  
جنوب افريقيا مفردة في هذا المجال ، دون مشاركة سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ،  
لاغية وباطلة ، وعدم الاعتراف بأى كيان ينجم عن مثل هذه الاجراءات الانفرادية .

ثالثا ، اعتبار المناقشات الجارية والتي استمرت اكثر من عام كان هدفها فقط ، اضعاف موقف  
ومكائة سوابو داخليا وخارجيا ، وبالتالي يجب تحميل كيان جنوب افريقيا الاستعمارى العنصرى وحلفائه  
مسؤولية الوقوف في وجه الأمم المتحدة ومنعها من القيام بواجبها على أكمل وجه في تنفيذ مخطط التسوية  
السلمية التي قبلتها جنوب افريقيا ثم أخلت بالتزاماتها عند بدء التنفيذ في هذا المخطط . وانه على  
الدول الغربية مقدمة المشروع أن تنضم الى بقية الدول الاعضاء في الأمم المتحدة لاتخاذ اجراء رادع  
للحد من تعنت وتحدى نظام جنوب افريقيا العنصرى لقرارات وميثاق الأمم المتحدة .

رابعا ، مطالبة مجلس الأمن للاجتماع ، عقب هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة ، لاتخاذ  
قرارات رادعة ضد النظام العنصرى ، وتنفيذ الفصل السابع من الميثاق ، لتحقيق طرد ادارة كيان

(السيد منصور الكيخيا ،  
الجمهورية العربية الليبية)

جنوب افريقيا العنصرى من اقليم ناميبيا ، واتاحة الفرصة لشعب الاقليم ، من تقرير مصيره واستقلاله ، بقيادة سواهو ، الممثل الشرعي ، والوحيد لشعب ناميبيا .

خامسا ، مطالبة الدول الاعضاء ، والمجتمع الدولي بالامتناع عن اى اعتراف به او التعاون مع الجمعية الوطنية غير الشرعية ، او اى نظام عنصرى عميل ، يمكن ان تأتي به جنوب افريقيا وتفرضه على شعب ناميبيا ، متجاهلة بذلك قرارات الأمم المتحدة .

سادسا ، الادانة بشدة كيان جنوب افريقيا العنصرى لارهابه لشعب ناميبيا ، وحجزه زعمائه من سواهو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، قصد القضاء على سواهو داخل ناميبيا ، حتى يتسنى لهذا النظام فرض ما يسمى بالتسوية الداخلية ، بايجاد نظام عميل يكفل استمرار مصالح جنوب افريقيا وحلفائها في ناميبيا . ومطالبة هذا النظام العنصرى الافراج عنهم فوراً وبدون شروط .

سابعا ، تقديم الدعم المادى والمعنوى لمنظمة سواهو لمواصلة قيادة شعب ناميبيا في كفاحه من اجل الحرية والاستقلال . وفي هذا الخصوص فان مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية ، في دورته العادية الثانية والثلاثين المنعقدة في نيروبي خلال الفترة من ٢٣ شباط / فبراير الى ٤ اذار / مارس ١٩٧٩ قد قرر زيادة حجم المساعدات المادية والمالية والمعنوية (لسواهو) لتكثيف كفاحها المسلح حتى النصر .

وحدث وزراء الخارجية الافارقة الدول الافريقية ، وجميع الدول ، الصديقة والمؤيدة للقضايا الافريقية ، عدم الاعتراف بأية أنظمة تأتي نتيجة انتخابات تجريها الانظمة العنصرية بصورة منفردة . وأكد وزراء الخارجية الافارقة في المؤتمر المذكور ، تعاون منظمة الوحدة الافريقية مع منظمة الامم المتحدة ، حتى يتم التوصل الى حل عادل لقضية ناميبيا ، والى تأييد الجهود التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، للقيام بمسؤولياته الموكولة له بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي الختام ، فأنني اريد ان اؤكد بأن شعب الجماهيرية العربية الليبية سيستمر في مساندة وتأييد ودعم شعب ناميبيا الشقيق ، بكل امكاناته ، في كفاحه من اجل الحرية والاستقلال ، بقيادة سواهو ممثله الشرعي الوحيد ، كما اريد ان أعبر عن تقدير وفد بلادى للجهود التي بذلها ويبذلها الامين العام ، سعادة الدكتور فالد هايم ، والتي واجهها النظام العنصرى بكل صلف وتمذت .

(السيد منصور الكيخيا ،  
الجمهورية العربية الليبية)

وان وفدى ايضا يعبر عن شكره وتقديره ، للمجهودات العظيمة التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، من أجل القيام بمسؤولياته المطلقة على عاتقه من قبل الجمعية العامة .

السيد فرانسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة تستأنف دراستها لمسألة ناميبيا في وقت يواجه فيه شعب ناميبيا موقفا خطيرا . ان جنوب افريقيا ، التي تحتل الاقليم احتلالا غير شرعي ؛ متحدية الأمم المتحدة ، تحاول اتخاذ خطوات لتفرض على الشعب حكومة من اختيارها . وقد اعلنت حكومة جنوب افريقيا مؤخرا انها سوف تمنح سلطات تنفيذية وتشريعية — لما يسمى بالجمعية التأسيسية التي جاءت وليدة انتخابات داخلية اجريت تحديا لقرارات في كانون الاول / ديسمبر الماضي . ان الخطوة التالية بعد فرض التسوية الداخلية هي منح ناميبيا استقلالاً مزيفاً .

ان هذه التطورات السلبية مستمرة ، بالرغم من مجهودات العامين الماضيين ، التي بذلتها بلدان كثيرة ، غربية وافريقية ، وكذلك من قبل الأمين العام ، للتوصل الى تسوية تفاوضية لهـذـه المشكلة . ومع ذلك ، فاننا نحبي هذه المجهودات . وبالنسبة للحل المقدم من الأمم المتحدة ، فان الشعب النامبيي سوف يحكم نفسه بنفسه من خلال اجراءات تشرف عليها الأمم المتحدة . لقد رفضت جنوب افريقيا خطة الأمم المتحدة ، بالرغم من اشتراكها في هذه المفاوضات . وهي لم تفعل ذلك الا لانها تخشى فقدان سيطرتها على هذا الاقليم عندما يحصل شعب ناميبيا على حريته . ان هذه التكتيكات المعرقلّة ، التي تقوم بها جنوب افريقيا ، تثير تساؤلات حول صدق نواياها التي شاركت بها في المفاوضات .

ان رفض جنوب افريقيا تنفيذ الخطة يتعارض مع مصالح شعب ناميبيا والمجتمع الدولي . انها تنتهك اولا حق شعب هذا الاقليم في اختيار حكومته من بين مختلف المجموعات السياسية في المنطقة . وفي هذا الصدد ، فاننا نندد باعتقال اعضاء سوابو من قبل الادارة الحاكمة في ناميبيا ، ونطالب بالافراج عنهم فوراً . وانا ما قبلت جنوب افريقيا خطة الأمم المتحدة فان شعب ناميبيا بأسره سوف يكون في حالة استعداد لدخول الانتخابات . ان آمالهم ، وآمال المجتمع الدولي — بعد عشرات السنين من الاحتلال غير الشرعي — تكون قد تحطمت . لقد كانت عطية التفاوض الطويلة تواجه — خلال السنوات السابقة — بتعنت من حكومة جنوب افريقيا .

ثانيا ، ان رفض جنوب افريقيا الاشتراك في تحقيق تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا يعتبر انتهاكا لقرارات الامم المتحدة . فمذ انعقاد اول جمعية عامة للامم المتحدة في عام ١٩٤٦ ، كانت تبحث موضوع جنوب افريقيا . وقد انتهت الجمعية في عام ١٩٦٦ وصاية جنوب افريقيا على ناميبيا . وفي عام ١٩٦٩ دعا مجلس الأمن الى الانسحاب من هذا الاقليم ، وفي عام (١٩٧١) اصدرت محكمة العدل الدولية فتواها بأن وجود جنوب افريقيا في هذا الاقليم غير شرعي . وقد رفضت حكومة جنوب افريقيا كل هذا وتجاهلته . لقد عارض وفد بلادي - في الاسبوع الماضي - تقرير لجنة وثائق التفويض لاننا نعتقد ان جنوب افريقيا التي تعتبر دولة عضوا لها الحق في ان تسمع وجهة نظرها . ولكن هذا لا يتعارض ، في الواقع ، مع وجهة نظرنا التي تقول بأن جنوب افريقيا تنتهك الميثاق وتتحدى قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بنا ميبيا .



اننا ننظر بقلق بالغ الى هذا الوضع كما يفعل الميثاق . وقد تحاول جنوب افريقيا أن تفسر رفض أغلبية أعضاء هذه الجمعية لوثائق تفويضها على أنها حجة لعدم تعاونها في المستقبل مع الامم المتحدة . وفي رأينا أن عكس ذلك بالضبط هو الذي يجب أن نستنتجه . يجب على جنوب افريقيا أن تكف عن تحديها للمنظمة وأن تتعاون معها وفقا لالتزاماتها وفقا لميثاق الامم المتحدة .

لقد أيدت نيوزيلندا خلال العامين المنصرمين الجهود الرامية الى التوصل الى حل سلمي وفقا للمبادئ المعترف بها دوليا . وسوف نستمر في تأييد هذه الجهود . ويبدو لنا ان استمرار الامم المتحدة على التوصل الى مثل هذا الحل يجب أن نبلغه الى حكومة جنوب افريقيا بقوة أكبر . وفي هذا الصدد فان أكبر مقدار ممكن من الاتفاق يجب أن يكون هدف هذه الدورة المستأنفة . وفي بيان بشأن ناميبيا خلال الجزء الاول من هذه الدورة في كانون الاول / ديسمبر عبرنا عن رأينا وهو انه اذا قامت جنوب افريقيا برفض خطة الامم المتحدة ، فان مجلس الامن قد يضطر الى دراسة اتخاذ اجراءات ضد جنوب افريقيا طبقا للفصل السابع من الميثاق . واذا كانت أعمال جنوب افريقيا الاخيرة تعتبر رفضا لخطة الامم المتحدة كما تبدو في الواقع فان وفد بلادي يعتبر أن الاجراءات الواردة في الفصل السابع من الميثاق هي اجراءات ملائمة يمكن أن يدرسها المجلس .

وختاما ، أريد أن أؤكد مرة أخرى - تأييدنا لنضال شعب ناميبيا ، من أجل الاستقلال والتحرير في ناميبيا متحدة . ونحن نكرر تأييدنا لجهود الامم المتحدة الرامية الى التوصل الى حل سلمي يسمح للشعب الناميبى بممارسة حقوقه المشروعة وحقوقه في السيادة .

السيد هلنسكي ( تشيكوسلوفاكيا ) ( الكلمة بالروسية ) : ان تحول الاحداث

في ناميبيا ، منذ أن درست الجمعية العامة المسألة في المرة الأخيرة . يوضح أن الهدف الوحيد لنظام جنوب افريقيا تجاه ناميبيا ما يزال هو أن يحتفظ - بصورة أو بأخرى - بسيطرته على البلاد . ان سلطات بريتوريا تغير من مناوراتها ، ولكنها لن توافق قط بارادتها على الاستجابة للحقوق الشرعية لشعب ناميبيا في الاستقلال والحرية .

ان نجاح نضال شعب ناميبيا ، بقيادة سوابو قد أثار خوف العنصريين ولهذا ، فقد بدأوا بالبحث عن وسائل جديدة لادامة احتلالهم غير الشرعي لناميبيا واستغلالهم العنصرى الاستعماري فمن الذى يشك اليوم في انه على ضوء هذه الحقائق بين العنصريون مرة استعدادهم الظاهر

لحل تفاوضي في ناميبيا ؟ ومن الذى يتحدى اليوم الحقيقة انه منذ بدأت المحادثات فان جنوب افريقيا لم تنفذ أيا من قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن ناميبيا . وذهبت أبعد من ذلك في تنفيذ سياستها الاستعمارية في الاقليم ؟ . ان جميع أعمال العنصريين والمدافعين عنهم أضرت في واقع الامر - بنضال التحرير لشعب ناميبيا ، وخلقت ظروفًا تساعد تنفيذ الخطط للتسوية الداخلية المزعومة .

ولتحقيق مثل هذه النتيجة لمحادثات التسوية في ناميبيا ، فان العنصريين في كانون الاول / ديسمبر الماضي قد أجروا انتخابات غير شرعية في الاقليم ، وعلى أساس هذه الانتخابات أقاموا الجمعية التأسيسية المزعومة التي لها اليوم اسم " الجمعية الوطنية " وبالتالي تنوى أن تمنحها سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة .

ويطلق على العملاء داخل هذه الجمعية صفة " الممثلين الديمقراطيين لناميبيا " . وفي نفس الوقت ، فان الممثل الحقيقي لشعب ناميبيا - سوابو - يتعرض لعمليات عسكرية واسعة النطاق . ان سياسة الابتزاز والاعتقال الجماعي والتعسفي وتدابير القمع الأخرى ضد شعب ناميبيا تجرى الآن على نطاق واسع . ومنذ ٢٧ نيسان / ابريل من هذا العام ، فان سلطات الاحتلال غير الشرعي قد اعتقلت أكثر من مائة زعيم من زعماء سوابو ويتزايد هذا العدد باطراد . ان هدف الطفممة - كما قال السيد نجوما ممثل سوابو هنا - هو

" زعزعة سوابو والقضاء عليها لتمهيد الطريق لحل استعماري جديد في ناميبيا "

(A/33/PV. 97, p. 37)

وتهدف هذه العمليات كلها الى " ادامة السيطرة الامبريالية والتوسع الاستعماري في الاقليم " . (Ibid. p. 36)

ان أحد العناصر المكونة لسياسة العنصريين في جنوب افريقيا هو أيضا تصعيد العدوان ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، التي تقدم المساندة الى المناغولين في ناميبيا ؛ والى حركة التحرير فيها . وتشهد أحداث كثيرة بأن الموقف الحرج السائد الآن في ناميبيا يرجع بقدر كبير الى بعض الدوائر الغربية بالرغم من قرارات الامم المتحدة العديدة ، وهي تواصل تقديم المساندة العسكرية والاقتصادية الكبيرة للعنصريين في جنوب افريقيا . وبغير هذه المساندة فهل كانت جنوب

افريقيا العنصرية قادرة على أن تنشئ قوتها العسكرية والصناعية الكبيرة أو أن تستطيع الاعداد لانتاج الاسلحة النووية الخاصة بها ؟ . وخلال المحادثات الطويلة ، لم تمارس القوى الغربية الضغط الفعال على نظام الاحتلال . وفي واقع الامر ، ان هذه القوى قد مكنت جنوب افريقيا من كسب الوقت تمهيدا لتنفيذ القرار الاستعماري الجديد في البلد . وهم لا يستطيعون الان انكار ان نظام جنوب افريقيا يعمل على تقويض محاولات الحل التفاوضي لمسألة ناميبيا .

والآن لا يمكن ان ننكر ان نظام الاحتلال في جنوب افريقيا يقوم بتقويض الجهود التي تهدف الى حل مسألة ناميبيا عن طريق التفاوض .

ان تحرير ناميبيا من الاحتلال العسكري والعنصرى سيمثل اسهاما كبيرا في القضاء على هذا الخطر الدائم الذى يحوم على الجنوب الافريقي . وان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، مع غالبية الاعضاء في الامم المتحدة ، قد سعت دائما الى ايجاد حل عادل في ناميبيا ، ولا سيما على أساس القرارات السابقة التي أقرتها الامم المتحدة والتي تنص على الانهاء الفوري لاحتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، والانسحاب الفوري لكل القوات من جميع انحاء ناميبيا ، وتحقيق الوحدة الوطنية وسلامة الاقليم بما في ذلك خليج ولفس ، وكذلك النقل الفوري للسلطات في البلاد الى شعب ناميبيا الذى يمثله منظمه شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ، التي اعترفت بها منظمتنا باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب هناك .

ونحن ننطلق في هذا الموقف من فكرة ان منظمة الامم المتحدة تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا الى حين حصولها على استقلالها .

وقد أكدنا موقفنا من جديد في المفاوضات الاخيرة التي اجرتها البعثة الاستشارية لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا في بلدنا وفي البيان الذى تم اصداره فان ممثلي جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية قد اعلنوا ، من بين امور اخرى ، أن

"الموقف في ناميبيا قد وصل الى منعطف خطير ، وان الوقت قد حان لتحديد الوسائل والاساليب الفعالة لتمكين ناميبيا من حصولها على الاستقلال دون مزيد من التأخير" .

وان وفد تشيكوسلوفاكيا ، من فوق منبر هذه الدورة للجمعية العامة ، يؤيد بشدة الجهود التي تستهدف اتخاذ تدابير فعالة جديدة كقيلة بأن تحقق بسرعة وبفاعلية انتصار شعب ناميبيا وحرية واستقلاله ووضع حد لعدوان العنصريين ضد الدول الافريقية .

كما اننا نتفق مع الطلب الذى تقدم به السيد لوساكا ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والممثل الدائم لناميبيا ، الذى قال :

" ان قرار جنوب افريقيا بايجاد نظام عميل في ناميبيا يجب ان يوقفه المجتمع الدولي

بفاعلية من خلال جميع مصادر الامم المتحدة المتاحة " (A/33/PV.97, p. 16)

وكما لاحظ غالبية اعضاء الامم المتحدة ، فان هذا يعني انه يجب على وجه السرعة تطبيق العقوبات ضد جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من الميثاق . ومن ناحية اخرى ، يجب ايضا ان نكثف من المساعدة المادية ، والعسكرية ، والاقتصادية لنضال تحرير شعب ناميبيا تحت قيادة سوابو ، ويجب ايضا ان نقدم المساعدة اللازمة للدول الافريقية على خط المواجهة .

ولما كنا نعلن دائما تأييدنا للقضاء على النظام الاستعماري والفصل العنصري ، فانه من حقنا ان نوكد لمندوب سوابو بأن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ستواصل تقديم كل المساعدة الممكنة لشعب ناميبيا الباسل الذي يخوض النضال المشروع من أجل الحرية والاستقلال الحقيقي . وانطلاقا من هذه المبادئ ، فان وفد بلادي قد اشترك في تقديم مشروع القرار A/33/L.37 الذي يمثل الحد الأدنى والذي ، بفضل تنفيذه من جانب جميع الدول الاعضاء في المنظمة ، يمكن ان يمثل اسهاما كبيرا في حل مسألة ناميبيا وفقا لارادة شعبها وتطلعات المجتمع الدولي .

السيد كلستيل (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد اعلن قرار الجمعية العامة

رقم ١٨٢/٣٣ جيم بأن عام ١٩٧٩ سيكون العام الدولي للتضامن مع شعب ناميبيا ، وقد عبّر بذلك عن اقتناع المجتمع الدولي بأن هذا العام سوف يكون ذا اهمية حاسمة لشعب ناميبيا من أجل تحقيق الاستقلال وتقرير المصير ، وذلك بمقتضى خطة انتقال الامم المتحدة . وبمزيد من الشعور بخيبة الامل والاحباط قد استأنفت الجمعية العامة دورتها الثالثة والثلاثين لاستعراض الموقف في ناميبيا على ضوء التطورات الاخيرة .

وقد انضمت النمسا كلية لخطة الامم المتحدة نحو الانتقال السلمي والتفاوضي الهادف الى استقلال ناميبيا . وفي نظر الحكومة النمساوية ، فان أية تسوية سياسية تهدف الى استقرار دائم يجب أن تركز على أسس عريضة ، بما في ذلك جميع الاطراف المعنية بهذه المشكلة . وان الخطة المقدمة من الدول الغربية الخمسة والتي ايدها مجلس الأمن تفي بالمتطلبات الاساسية حيث انها توفر انتخابات ديمقراطية تحت اشراف دولي وان الانتخابات التي نظمتها حكومة جنوب افريقيا في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ لا تلي حقيقة المعايير التي وضعتها الامم المتحدة .

وتعتبر النمسا الخطة الانتقالية للامم المتحدة انها من المحتمل ان تكون الطريق الوحيد ، لكي تتحمل الامم المتحدة مسؤوليتها للوصول الى نقل حقيقي وسلمي للسلطة الى شعب ناميبيا . وفي هذا الخصوص نود ان نعرب من جديد عن تقديرنا وامتناننا للدول الخمس الغريية وللأمين العام وممثله الخاص لجهودهم المتواصلة من أجل تنفيذ الخطة وكذلك الى منظمة شعيب جنوب غرب افريقيا (سوابو) والى الامم الافريقية المعنية التي اشتركت في هذا المجهود بروح من التعاون والتفاهم . ونوجه تقديرنا ايضا الى مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي يمثل مصالح شعب ناميبيا بمهارة واخلاص . وقد قام اخيرا وفد مجلس ناميبيا بزيارة النمسا وقد اتاحت هذه الزيارة الفرصة لمناقشة الحالة الراهنة والاحتمالات المقبلة للاقليم وكذلك العمل الملائم الذي ينبغي القيام به في هذه المرحلة .

وفي الشهور الاخيرة وصلت المفاوضات مع حكومة جنوب افريقيا الى طريق مسدود . وبدلا من أن تقدر جنوب افريقيا المزايا طويلة المدى لانتقال دولي سلمي ومعترف به نحو استقلال ناميبيا يقوم على مبادئ ديمقراطية فقد ادخلت عناصر جديدة تعرقل تنفيذ خطة الامم المتحدة لفترة الانتقال . وفي نفس الوقت اندفعت جنوب افريقيا في سياق نحو عمل انفرادي بدأ بالانتخابات في ناميبيا وافض الى فرض جمعية تأسيسية تشكل عقبة جديدة في تنفيذ خطة الامم المتحدة . ولقد زاد الوجود العسكري لجنوب افريقيا وصاحبته موجة من الاعتقالات لاعضاء سوابو وقد أصبحت سياسة جنوب افريقيا ازاء دول المواجهة اكثر عدوانا بصورة وقحة لا يمكن احتمالها .

وفي رأى حكومة النمسا فان تلك الخطوات الأخيرة التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا ————  
تعكس تقديرا خاطئا للوضع السياسي الذى ستكون له نتائج خطيرة . انها لن تؤدي الى الاستقرار  
في المنطقة ولن تؤدي الى ايجاد جو من التعايش السلمي والمثمر بصورة متبادلة في الجنوب الافريقي .  
بل على العكس من ذلك ، فانها ستؤدي حتما الى مزيد من العنف ، ومزيد من سفك الدماء في  
الكفاح العسكري وستزيد من نفاذ الصبر لأولئك الذين حرّموا زمنا طويلا من حق تقرير المصير  
والاستقلال . ان حكومة جنوب افريقيا يجب أن تعي جيدا انها لا يمكنها أن تتأى بنفسها عن  
المسؤولية الناجمة عن أعمالها في ناميبيا .

ان هذه الدورة المستأنفة للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة تتيح الفرصة لعمل دولي  
يجعل جنوب افريقيا مرة أخرى على علم بأن حل مسألة ناميبيا لا يمكن أن يتحقق الا في تسوية معترف  
بها دوليا . ان المجتمع الدولي متحد في المبادئ الأساسية التي ستحكم تلك التسوية . ونرى  
من الأهمية أن ينعكس هذا الاتحاد في الرأى في قرار يدعو الى دعم أوسع من الدول الاعضاء ويتركز  
حول المبادئ الأساسية . واذ تم التوصل في هذه المرحلة الى قرار يدخل مواضع جدلية فسوف  
لا يخدم هذا القرار هدفنا بل على العكس سيرهن على عدم جدواه .

ان حكومة النمسا تناشد الدول الغربية الخمس مقدمة خطة الانتقال أن تواصل جهودها  
وأن تمارس التأثير على حكومة جنوب افريقيا للتوصل الى حل لهذه المشاكل الهامة ولضمان تنفيذ  
جنوب افريقيا لقرارات الأمم المتحدة .

ان كل طريق يمكن أن يؤدي الى النتيجة المنشودة يجب أن نطرقه . وثمة مسؤولية خاصة  
في هذا الصدد تقع على عاتق مجلس الأمن الذى سيدعى للنظر في الوضع . ان ميثاق الأمم المتحدة  
في الفصل السابع منه يتضمن احكاما للضغط الدولي يجب أن يمارسها مجلس الأمن عندما يناقش العمل  
الملائم .

السيد سورنهو ( جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان

وقد جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية يود أن يعبر عن رضاه المخلص عن وجودكم مرة أخرى في رئاسة  
الجمعية العامة لقيادة مناقشاتنا بشأن مسألة ناميبيا ، التي بدأت في كانون الأول / ديسمبر الماضي  
والتي جرت تحت التوجيه الحكيم والمستنير لرؤاستكم .

ومرة أخرى ، ان وفد بلاوى يود أن يؤكد للرئاسة انه - كما فعل في الماضي ، سيتعاون معكم بصورة كاملة في تحقيق رسالتكم الهامة التي تتمثل - في رأينا - في استخدام صفاتكم الممتازة كرجل دولة وكدبلوماسي في اقتناع ليس فقط جنوب افريقيا ولكن أيضا ما يسمى بالدول الغربية المتحضرة ، حلفاء جنوب افريقيا ، بالحاجة الطلحة الى وضع حد بأسرع ما يمكن للاستغلال غير الانساني وللقهر الذي تمارسه الاقلية العنصرية والنظام الاستعماري لجنوب افريقيا فيما يخص الشعب الناميبي .

ان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يعرب عن سروره لأنه كان أحد وفود عديدة شاركت في تقديم القرار ١٨٢/٣٣ للجمعية العامة ، الذي كان سبيلا الى هذه الدورة الثالثة والثلاثين المستأنفة لبحث الوضع الخطير السائد في ناميبيا مرة أخرى .

ومنذ الدراسة الأخيرة لهذه المسألة من جانب الجمعية العامة منذ ستة أشهر تقريبا فان الموقف في هذا الجزء من الجنوب الافريقي لم يتحسن أو يتطور وفقا لافتراضات الخطة الغربية ولكنه ازداد تدهورا وأصبح يمثل اليوم وضعا مقلقا ومتفجرا نتيجة للموقف المتعنط للنظام العنصري والاستعماري لبريتوريا ، الذي يواصل باصرار وعتاد الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، والذي يمثل تحديا صلفا للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي كافة .

لقد حدث هذا في الوقت الذي كانت فيه سوابو الممثلة الشرعية الوحيدة لشعب ناميبيا قد أبدت اعتدالها ومسؤوليتها وسعت بجدية الى أن تتعاون مع المجتمع الدولي على تنفيذ خطة الأمم المتحدة . ان جنوب افريقيا على العكس من ذلك ، لجأت الى كل نوع من المناورات التسويقية لاحباط تطبيق الخطة التي سبق أن وافقت عليها .

ان النظام العنصري الاستعماري لجنوب افريقيا ، رغم استمراره في الاعلان عن موافقته لتسوية الأمم المتحدة وان يعمل بسخرية وبسوء نية بالغة قام في الآونة الأخيرة ، مثيرا سخط وشجب العالم كله ، باقامة الجمعية الوطنية المزعومة في وندهوك ، نتيجة للانتخابات التي أعلن أنها لافية وباطلة بموجب قرار مجلس الأمن ٤٣٩ ( ١٩٧٨ ) . وبذلك شرع في خط خطير جديد من التسوية الداخلية في زمبابوى على فرار ما حدث في مسألة ناميبيا .



ولكن من الواضح أن مثل هذه التسوية ، كمشيلتها التي فرضها على العالم النظام العنصرى في سالزبورى تجاه زمبابوى ، لا يمكن أن يقبلها المجتمع الدولى ، الذى صمم على أن يؤيد حتى النهاية وحتى يتم النصر النهائي للنضال العادل لشعبى ناميبيا وزمبابوى تحت قيادة حركتى التحرير فى هذين البلدين وهما سوابو والجبهة الشعبية اللتين سوف تقضيان نهائيا على كل آثار الاستعمار والاستعمار الجديد .

ورغم أن نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا يدرك تماما طبيعة موقفه الذى لا يمكن الدفاع عنه وعقم أعماله فان هذا النظام لا يزال يصر على عدم التخلي عن موقفه المتعننت .  
انه ان يفعل ذلك يتوقع بطبيعة الحال كسب الوقت لدعم نظامه القائم على الاستغلال فير الانسانى والقهر الدموى ضد شعب ناميبيا . وفي هذا الصدد فلا يخفى على أحد - سوى بعض الدوائر الامبريالية الغربية - انه بمنحه غير المشروع لما يسمى بالسلطات التشريعية والتنفيذية للجمعية التأسيسية المزعومة فى وند هوك ، فان النظام العنصرى والاستعمارى فى بريتوريا يهدف فقط الى الاسراع باقامة عناصر عميلة لادامة قبضته على ناميبيا وتحويل هذا البلد بصورة متزايدة الى قاعدة للاعتداء على الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، ولا سيما ضد جمهورية انغولا الشعبية .  
نظرا الى هذه الظروف ونظرا الى التهديد الخطير الذى يمثله نظام الفصل العنصرى للسلم والأمن فى الجنوب الافريقي وفي القارة الافريقية كلها ، فان السؤال هو ما اذا كان الموقف العاطفى الذى يؤيد الجهود غير المثمرة لاقناع النظام العنصرى والاستعمارى لجنوب افريقيا بالاشتراك فى التسوية التفاوضية لمسألة ناميبيا لا يزال صحيحا . وفي هذا الصدد يجب أن نؤكد أن أحدا لا يمكن أن يتوقع أن يقنع أحدا الا الأشخاص الراشدين والمسؤولين ، وليس الأشخاص فير التائبين والذين لا يمكن السيطرة عليهم من أمثال العنصريين المجرمين لبريتوريا .

وعلى أية حال فإنه من الواضح لوفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وللغالبية العظمى لأعضاء هذه الجمعية الموقرة أن الوقت قد مضى في مثل هذا التأخير ؛ ان هذا الوقت فترة راحة لنظام الفصل العنصرى الذى قام بالتعاون مع الشركات عبر القومية للدوائر الامبريالية الغربية باستغلال اجرامى للثروات الطبيعية في ناميبيا وتطبيق سياسة القمع ضد شعب ناميبيا ولاسيما ضد المناضلين والأعضاء في سوابو . وفي هذا الجو من الارهاب الذى يسود في افريقيا الجنوبية بصفة عامة وناميبيا بصفة خاصة ، فمن المدهش ان نجد الذين ينادون باحترام حقوق الانسان مازالوا يترددون ازاء الوسائل التي يجب أن تتبع لوضع حد لالام شعب ناميبيا . ألم يحن الوقت لينضموا الى الغالبية العظمى للمجتمع الدولي من أجل تشديد الحصار على النظام الاستعماري والعنصرى في جنوب افريقيا واجباره على الانسحاب فورا ودون قيد أو شرط من ناميبيا التي أصبحت منذ ١٩٦٦ ضمن المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة .

ان تاريخ تصفية الاستعمار في ناميبيا يمكن ايجازه كتاريخ الانتهاك السافر لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، كما أنه يمثل سلسلة من التحديات الصلابة والمستمرة من جانب جنوب افريقيا منذ ١٩٦٦ ، بالتواطؤ مع الدوائر الامبريالية الغربية . ومن الواضح انه دون المساندة السياسية والاقتصادية والعسكرية لهذه الدوائر فان نظام الفصل العنصرى كان سينهار في ناميبيا .

وبالنظر الى هذا ، والى التهديد الخطير الذى يمثله نظام الفصل العنصرى للأمن والسلام الدوليين فإنه من الضروري حتى لا تؤدي نتيجة هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة مرة أخرى الى مجرد اثبات للانتهاكات السافرة للقرارات الملائمة لمنظمة الأمم المتحدة من جانب النظام العنصرى في جنوب افريقيا وحتى لا نكتفي بالشجب الشفهي لنظام الفصل العنصرى ، وهو ما استمر وقتاً طويلاً على حساب ثقة الأمم المتحدة ، وعلى حساب قضية تحرير شعب ناميبيا فان من الضروري كما قلت أن تقوم الجمعية العامة . ضمن امور أخرى :

أولاً ، أن تتخذ التدابير التي تستهدف احباط محاولات النظام العنصرى والاستعماري في جنوب افريقيا من أجل خلق أمر واقع والسعي الى الحصول على الاعتراف بالأنظمة العميلة في ناميبيا .  
ثانياً ، أن تؤكد من جديد مساندة الجمعية العامة لشعب ناميبيا ، في نضاله تحت قيادة سوابو حتى تتحقق سيادته الكاملة واستقلاله التام .

(السيد سورنهو ، جمهورية  
لاو الديمقراطية الشعبية)

ثالثاً ، ان تخبر جنوب افريقيا بوضوح أن المجتمع الدولي لم يعد يحتمل مماطلاتها —  
ومناوراتها التسوية في طريق التوصل الى التسوية العادلة والمقبولة دولياً لمشكلة ناميبيا ، التي  
لا يمكن أن تحل الا عن طريق الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لكل قوات الاستغلال والعدوان  
لجنوب افريقيا من ناميبيا . وعن طريق احترام الوحدة والسلامة الاقليمية للبلاد بما في ذلك خليج  
والفس ونقل السلطات الكاملة الى سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .  
لكن حتى لا تضيع هذه التحذيرات الحكيمة سدى كما حدث في الماضي ، فانه يجب على  
الجمعية العامة أن تطالب صراحة مجلس الأمن بأن يجتمع دون تأخير من أجل اتخاذ التدابير  
الفعالة بما في ذلك فرض العقوبات الاقتصادية الشاملة المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق  
لاجبار نظام جنوب افريقيا — اذا ما دعت الحاجة الى ذلك — على الانصياع الى كل القرارات الملائمة  
لمنظمة الأمم المتحدة وبصفة خاصة الى القرار ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) لمجلس الأمن . وفي حالة عجز  
المجلس فان على الجمعية أن تجد الوسائل الكفيلة بتطبيق قراراتها بشأن ناميبيا .  
منذ أكثر من قرن يعاني شعب ناميبيا من الاستغلال والعبودية ، وهو اليوم يعلق آمالاً  
كبيرة على مفاوضاتنا التي يجب أن تكون الاخيرة في جهودنا الدائبة التي تستهدف وضع حد  
للاحتلال غير الشرعي لناميبيا . اننا اذا ما فشلنا في مهمتنا فاننا سنضرب بالتطلعات المشروعة لشعب  
ناميبيا كما سنضرب بكرامة منظمة الامم المتحدة التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن مستقبل شعب ناميبيا .  
وقبل أن أنهى كلمتي فان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يود أن يعلن انه قد  
اشترك في تقديم مشروع القرار A/33/L.37 المعروف على الجمعية العامة وقد فعلنا ذلك ليس نتيجة  
لطول قائمة الدول التي اشركت في تقديم مشروع القرار هذا ، ولكن لاننا مقتنعون مثلهم بأن مشروع  
القرار هذا يمثل التعقل كما يتضمن العناصر الكافية التي ستسهم في ايصال الحقوق الوطنية الاساسية  
الى شعب ناميبيا .

السيد دي بنيس ( أسبانيا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان تأييد حق شعب ناميبيا في

تقرير المصير والاستقلال بالاضافة الى سلامة اقليمه التامة تعتبر عناصر دائمة في السياسة الخارجية  
لاسبانيا .

ان اهتمامنا ينصب على الوضع في جنوب افريقيا والذي عبر عنه وزير خارجيتنا في نفس هذه الجمعية ، وفي مناسبات مختلفة السيد أورينغا . ومن هنا فانه في الدورة الثانية والثلاثين صرح قائلاً : " ان الوضع في جنوب افريقيا يهدد بشدة السلام والأمن ، ويمثل تحدياً صارخاً للمجتمع الدولي ككل . ان نظام الفصل العنصرى والاحتلال غير الشرعي لناميبيا من قبل جنوب افريقيا هما جانبان لنفس حقيقة الاضطهاد والظلم المنتشرين لزمان طويل فسي هذا الجزء من العالم وحيث تتدهور الحالة تدريجياً " (A/32/PV.6, P.66)

ان اهتمامنا بايجاد حل لمشكلة ناميبيا انعكس في البيانات المتعاقبة التي أدلينا بها في كل من الجمعية ومجلس الأمن عندما كنا أعضاء في المجلس .

لدينا تاريخ طويل من المحاولات الرامية الى التوصل الى حل لهذا النزاع منذ ١٩٦٧ عندما تولت الجمعية العامة مسؤولياتها عن هذا الاقليم في ناميبيا حتى تحقيق استقلاله . ان مسألة ناميبيا كانت موضوعاً لمنهج اتخذ شكلاً محدداً في داخل الأجهزة الثلاثة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة : وهي الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية . ان منهج تلك الأجهزة يشكل الوضع القانوني الراسخ المرتبط بناميبيا الذي تقبله حكومة بلادي تماماً ويمكننا تلخيصه في النقاط التالية :

أولاً ، ان وجود جنوب افريقيا في ذلك الاقليم يمثل احتلالاً غير شرعي له .  
ثانياً ، وبالتالي وجوب انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا .

ثالثاً ، تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية مباشرة عن هذا الاقليم أثناء مرحلة الانتقال الى الاستقلال .

رابعاً ، يجب أن يسمح لشعب ناميبيا بأن يمارس حقه في تقرير مصيره وفي الاستقلال ، وفي المحافظة على وحدته وسلامته الاقليمية من خلال انتخابات حرة تحت رقابة واطراف الامم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) .

خامساً ، اثناء اجراء هذه العملية ، يعتبر اشتراك منظمة سوابو ضرورياً حيث انها المنظمة التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية باعتبارها الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا كما انها تتمتع بحقوق المراقب في اطار الجمعية العامة للأمم المتحدة طبقاً لقرار الجمعية العامة ١٥٢ / ٣١ الذي صدق عليه وفد اسبانيا .

في خلال العامين الماضيين شاهدت الامم المتحدة محاولات متنوعة قام بها أعضاءها في محاولة للتوصل الى تسوية تفاوضية لمسألة ناميبيا . ولقد قدم مجلس الأمن الخطوط الارشادية لهذه المحاولات في قراراته ٤٣١ (١٩٧٨) ، ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ٤٣٩ (١٩٧٨) . ولقد تميزت تلك المفاوضات التي جرت بين الأطراف المختلفة بالصعوبة والعقيد . ولقد أظهرت منظمة سوابو أثناء العام الماضي موقفا مثاليا يتميز بالمسؤولية السياسية ، وذلك عندما قبلت الدخول في المفاوضات التي اقترحتها القوى الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الأمن في العام الماضي ثم بالتزامها باتباع الخطة الرامية الى استقلال ناميبيا ، أي الخطة التي أعدها الأمين العام .

للأسف ان جميع هذه المجهودات التي كان عليها في نهاية ١٩٧٨ أن تؤدي الى استقلال تام للاقليم ، والى وضع نهاية للاحتلال غير الشرعي من جانب جنوب افريقيا لناميبيا تمت عرقلتها الى حد بعيد بسبب رفض جنوب افريقيا الخطة المقترحة لتحرير الاقليم التي وافق عليها مجلس الأمن . لقد كان ذلك من الأسباب التي دعت رئيس وزراءنا الى أن يقول في كلمته أمام الجمعية العامة ، وانني أقتبس :

" اننا نأسف على الموقف المتعننت لحكومة جنوب افريقيا الذي قد يؤدي الى تدهور

الوضع والى نتائج لا يمكن التنبؤ بها" . (A/33/PV.16, p. 11)

ان هذه التنبؤات قد تأكدت باجراء انتخابات منفردة متعارضة مع رأس مجلس الامن وبمحاولة اضعاف سلطة تشريعية وتنفيذية على الجمعية . وان ذلك ليعتبر انتهاكا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة . ان حكومة اسبانيا تتفق تماما مع اهتمامات الدول الافريقية بإمكانية تولي حكومة مؤقتة في ناميبيا للسلطة بعد عملية انتخابية أعلنت أنها لاغية وباطلة ، طبقا لقرار مجلس الامن ٤٣٩ ( ١٩٧٨ ) . ان هذا يعني ليس فقط تحدى جنوب افريقيا لمبدأ الأمم المتحدة حول الموضوع ولكن أيضا تهديدا خطيرا للسلم في القارة الافريقية . وفي هذا الصدد ان وفد اسبانيا صوت مؤيدا للقرار ١٨٢/٣٣ جيم الذي صادق على برنامج الامم المتحدة للعمل في ناميبيا وذلك بالتأكيد على مسؤولية المنظمة عن الاقليم ، وحاجة شعبه الى تحقيق ممارسة تقرير المصير في ناميبيا متحدة .

ان هذا القرار أكد - مرة أخرى - أن مجلس الامم المتحدة لناميبيا هو السلطة الادارية الشرعية للاقليم حتى يتحقق استقلاله . ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا يتولى برنامج العمل هذا ، واستمر في مشاوراته في الجزء الاول من هذا العام مع الحكومات المختلفة في آسيا وشرق وغرب أوروبا ، حتى يضمن التضامن العالمي مع شعب ناميبيا .

طبقا للقرار ١٨٢/٣٣ جيم ، فان مجلس الامم المتحدة لناميبيا يجب :

" أن يضمن السلامة الاقليمية لناميبيا كدولة موحدة مشتملة على منطقة خليج

والفيس " .

ان اعتبار خليج والفيس جزءا لا يتجزأ من ناميبيا - وهو الذي يؤيده وفد اسبانيا - أمر اعترفت به الجمعية العامة في قرارها ٤/٣٢ دال وقرار مجلس الأمن ٤٣٢ ( ١٩٧٨ ) الذي اعتمد ، اعضاؤه

الدائمون . لقد عقدت اللجنة الخاصة من جانبها اجتماعا في نيهسان / ابريل الماضي في بلغراد حيث وضعت أحدث مبدأ بالنسبة الى انهاء الاستعمار وقضية ناميبيا على ضوء الاحداث الاخيرة . وهكذا فان الفقرة ٢٣ من الوثيقة الختامية المتعلقة بالقضاء على الاستعمار لهذا الاقليم (A/AC.109/578) تذكر :

" ان اللجنة الخاصة تؤكد - مرة أخرى - على أن الحل السياسي لناميبيا يجب أن يؤدي

الى انهاء الاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا ، وانسحاب قواتها المسلحة ، والممارسة الحرة لشعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير والاستقلال في اطار ناميبيا متحدة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . ولهذا الغرض تؤكد اللجنة الخاصة الحاجة الى اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة في جميع أنحاء ناميبيا ، كوحدة سياسية واحدة ، وفقا لقرار مجلس الامم ٣٨٥ (١٩٧٦) " . (A/AC.109/578, p.9)

ان وفد اسبانيا يوافق تماما على بيان اللجنة الخاصة ، واننا نؤيد بصفة خاصة طلبها لحرية جميع المعتقلين السياسيين الناميبيين ، والعودة الممكنة لجميع الناميبيين الموجودين في المنفى لأسباب سياسية . ورغم أننا ندرك أن المعاناة الطويلة لشعب ناميبيا ولدول المواجهة قد تم اختبارها بتحدى جنوب افريقيا ، فاننا نعتبر أنه قد يكون من المؤسف أن ننسحب من هذه المعركة الدبلوماسية اننا نؤيد المجهودات التي بذلتها القوى الغربية الخمس ، التي ما تزال تحاول التوصل الى حل على أساس تفاوضي لهذا النزاع . وبالرغم من ذلك فقد تدهور الموقف أخيرا . ان اقتراحات وقف اطلاق النار في الاقليم ، والانسحاب التدريجي لقوات جنوب افريقيا ، وعودة اللاجئين الناميبيين ، واقامة فريق المساعدة على نقل السلطة في ناميبيا ، الذي سوف يتعاون مع الممثلين التابعين للامين العام حتى تحقيق الاستقلال الكامل ، لا تزال مقاييس صحيحة للعمل الذي يجب على أطراف النزاع أن تقوم به . ان الامر الهام في هذا الصدد يتمثل في وضع نهاية لعمال العنف والاضطهاد التي يعاني منها أهالي هذا الاقليم ، ليس في ناميبيا وحدها ولكن أيضا في الدول المجاورة والتي تهدد استقرار المنطقة الجنوبية من القارة الافريقية بأسرها .

السيد آبي (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : انه من المؤسف أنه منذ كانون الاول /

ديسمبر الماضي ، عندما نوقشت مسألة ناميبيا في الجمعية العامة وحينما أعربت عن رغبة حكومتي في

أن تشهد تحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا في أقرب وقت ممكن ، لم يحرز أى تقدم في طريق ايجاد حل لهذه المشكلة . اننا لا نرى الآن أى علامة على تقدم في المأزق الراهن ، وان ما يزعجنا بوجه خاص هو أنه في ذلك الوقت لم يكن هناك سوى سفك للدماء . ان العنف يؤدي الى العنف وينتشر الى الدول المجاورة الاخرى . ويبدو الآن أنه اذا لم تبذل أى جهود لكسر هذا المأزق ، فان الشعب الناميبي سوف يعيش في هذا العنف الى ما لانهاية . وفي هذه الظروف ، فان الامم المتحدة يجب أن تعيد النظر في موقفها الخاص بهذه المشكلة ، هل ستبقى الامم المتحدة خارج المنطقة ، كما تفعل الآن ، أم أنها ستقوم بجهود أخرى نشطة لاجاد حل ؟



في شهر آب/أغسطس من العام الماضي ، ولعل الجمعية تذكر ذلك ، ان الممثل الخاص للامين العام قد أوفد الى ناميبيا من أجل جمع كل المعلومات اللازمة لاعداد تقرير يقدمه الامين العام الى مجلس الامن - وعلى أساس نتائج بعثة السيد اهتسارى ، فقد قام الامين العام بتقديم التقرير (S/12827) المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٨ ، متضمنا توصياته بشأن كيفية تطبيق مقترح السدول الفريية الخمس .

وبينما قبلت " سوابو " تقرير الامين العام ، فان حكومة جنوب افريقيا لم تستجب له . ان حكومة جنوب افريقيا وكأنما لم تول جهود الامم المتحدة أى اهتمام . قد شرعت في اجراء انتخاباتها وأعلنت الامم المتحدة عن أن نتائجها لاغية وباطلة في الخريف الماضي . وبعد استكمال الانتخابات وانشاء الجمعية التأسيسية المزعومة في الاقليم ، أحاط وزير خارجية جنوب افريقيا الامين العام للامم المتحدة علما بخطابه المؤرخ ٢٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٨ ، ان جنوب افريقيا على استعداد للتعاون - وأكرر للتعاون - للتنفيذ السريع لقرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ . وبناء على ذلك أوفد الامين العام ممثله الخاص الى جنوب افريقيا وناميبيا ، لاستكمال المشاورات حول المتطلبات العملية لانتشار فريق الامم المتحدة للمساعدة في الانتقال الذي يجب أن يسبق تنفيذ مقترح الامم المتحدة للتسوية . لقد تلت زيارة الممثل الخاص لجنوب افريقيا وناميبيا في الفترة من ١٣ الى ٢٢ كانون الثاني /يناير من هذا العام زيارات أخرى له الى دول المواجهة ونيجيريا في الفترة من ٢٨ كانون الثاني /يناير الى ١٢ شباط/فبراير . وفي ٢٦ شباط/فبراير قدم الامين العام تقريرا آخر الى مجلس الامن (S/13120) يتضمن آرائه حول كيفية حل بعض المواضيع الهامة في مقترح التسوية . واذ كانت آراؤه قد تمت الموافقة عليها من قبل الطرفين ، لكان تنفيذ خطة التسوية الخاصة باستقلال ناميبيا قد تحقق . ومع ذلك فان حكومة جنوب افريقيا لم تقبل ذلك . وعلاوة على هذا ، فانها قد تكون قررت اعطاء سلطات تشريعية وادارية موسعة للجمعية الوطنية الشرعية عند انشاءها .

ان السبب الاساسي الذي قدمته جنوب افريقيا لرفضها لآراء الامين العام يتلخص في الموضوعين التاليين : رصد قواعد سوابو خارج ناميبيا ، وتحديد قوات سوابو في قواعد داخل الاقليم . ومن ناحية رصد قوات سوابو خارج ناميبيا ، فقد ذكر الامين العام في تقريره ان البلدان المجاورة التي تقع فيها تلك القواعد قد أكدت له انها سوف ترصد قوات " سوابو " بطريقة تضمن وجود هذه القوات فسي

قواعدها . و اذا كان - طبقا لما تؤكد ه حكومة جنوب افريقيا - لا يمكن تصديق هذه التأكيدات ، فكيف نتوقع من الجانب الآخر أن يصدق التأكيدات العديدة التي قدمتها حكومة جنوب افريقيا مشـل استعدادها للتعاون في تنفيذ خطة الام المتحدة للتسوية ، وفي تحديد قواتها الخاصة في قواعد محددة في ناميبيا ، واحترام اتفاق وقف اطلاق النار . ان الثقة يجب أن تكون متبادلة في جميع المفاوضات .

وبالنسبة الى تحديد قوات سوابو في أماكن معينة داخل ناميبيا مع سريان اتفاق وقف اطلاق النار ، فاننا نعتقد ان هذه هي خطوة طبيعية يجب اتخاذها في مثل هذه الظروف . وحيث أن الوجود المادي لقوات سوابو في ناميبيا واقع لا يمكن انكاره فان هذه الخطوة لها أهمية حيوية في ضمان احترام هذه القوات لاتفاق وقف اطلاق النار . ولقد اتهمت حكومة جنوب افريقيا مرارا وتكرارا " سوابو" بشن حرب العصابات في الاقليم ، وأصرت على أن مثل هذه الانشطة من جانب سوابو قد حالت دون تنفيذ اقتراح التسوية . ومع ذلك ، فنحن نعتقد انه كلما بدأ عمل فريق الام المتحدة للمساعدة في نقل السلطة الى ناميبيا مبكرا قرب موعد توقف حرب العصابات التي تقوم بها سوابو . ولذلك ، فاننا نعتقد أن اتفاق سوابو وجنوب افريقيا على وقف اطلاق النار والسرعة القصوى في مزاولة فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الانتقال لعمله سيوفران الاساس الكافي الذي يمكن في الطاهر أن نعيد القانون والنظام في الاقليم والذي يمكن أن يفضي الى انتخابات عادلة وديمقراطية تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة .

ان وفد بلادى لا يرى سببا يبرر رفض حكومة جنوب افريقيا للآراء التي أورد ها الامين العام في تقريره . ونأمل أن تعيد حكومة جنوب افريقيا التفكير في وضعها وأن توافق على آراء الامين العام . ونظرا الى الموقف العنيد الذى تتخذه حكومة جنوب افريقيا في هذا الصدد ، فان تحقيق حل سلمي ومقبول دوليا لمسألة ناميبيا الآن بيد ومستبعدا . ولقد قبلت سوابو تنفيذ الخطط ، وكذلك آراء الامين العام - التي تعتبر الخطة الوحيدة الكافية لتحقيق تسوية عملية وعادلة . وقد كررت دول المواجهة التزامها بضمان احترام اتفاق وقف اطلاق النار من جانب سوابو . ومن بين جميع الاطراف المعنية ، ومن بين جميع أعضاء المجتمع الدولي ، فان حكومة جنوب افريقيا الوحيدة التي ترفض أن تنتهج نفس النهج . و اذا كان علينا تحقيق تسوية وفقا لتقارير الامين العام ، فان الوسيلة الوحيدة

المتبقية لنا هي أن نناشد باصرار جنوب افريقيا اعادة النظر في موقفها المتعننت . واذ ما استمرت جنوب افريقيا في رفضها قبول تقارير الامين العام المتعلقة بتنفيذ القرار رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ ، فسوف يضطر المجتمع الدولي الى اتخاذ تدابير أكثر تشددا .

ان حكومة بلادي كانت دائما ترى ان موضوع ناميبيا يجب أن يحل وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) الصادر في كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ . وقد رحبت بمبادرة البلدان الخمسة والاقتراح الذي تقدمت به في ١٠ من نيسان / ابريل ١٩٧٨ . كما أعربت عن موافقتها على تقارير الأمين العام وبياناته الايضاحية وعلى قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الصادر في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ التي تشكل مجتمعة أساسا راسخا يمكن على أساسه بناء تسوية عادلة ودائمة لمسألة ناميبيا . ومثل هذا الحل سيكون ليس فقط في صالح شعب ناميبيا ذاته بل وفي صالح جيرانه بما في ذلك شعب جنوب أفريقيا .

ان الامم المتحدة يجب ان تحاول بذل كل ما في وسعها من أجل تحقيق استقلال ناميبيا في اقرب وقت ممكن على اساس ثلاثة قواعد . أولا ، تشجيع وتأييد جميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق تسوية عن طريق التفاوض ، والامتناع عن اتخاذ أي اجراء يكون من شأنه اعاقه هذه الجهود ؛ وثانيا تعزيز جميع مجهوداتنا المشتركة من أجل حث حكومة جنوب أفريقيا على أن تبدي حسن النية فسي المفاوضات ؛ وثالثا أن نواصل تأييدنا للشعب النامبيي وعلى أساس هذه القواعد فان بلدي سوف يواصل تعاونه مع الأمم المتحدة .

السيد باستينن ( فنلندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان وجهات نظر وفد فنلندا حول ناميبيا معروفة جيدا لدى السادة أعضاء الجمعية . وكذلك فان المبادرات التي اتخذناها والاقتراحات التي تقدمنا بها بشأن ناميبيا . ويسعدنا أنها قد لقيت مساندة كبيرة من الجمعية العامة . وعلى ذلك ، فانه من الطبيعي انه ليست حكومة فنلندا فقط ولكن أيضا الرأي العام في فنلندا يتابع باهتمام بالغ تطورات هذه الدورة المستأنفة . ونحن نأمل أن تسهم نتائج هذه الدورة فسي تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

ومنذ عام تقريبا فان الجمعية العامة قد عقدت دورة استثنائية حول مسألة ناميبيا ، وفي ذلك الوقت فان المبادرة من أجل التفاوض المقدمة من جانب الدول الغربية كان يبدو أنها قد وصلت الى مرحلة حاسمة . والآن ونحن نجتمع مرة ثانية كنا نأمل أن تتجح هذه المبادرة ، ولكن للأسف ليس هذا هو الذي حدث بل ان العكس يبدو صحيحا .

واذا كان الأمر على هذا النحو فان هذا لا يرجع الى تقاعسنا عن المحاولة . وخلال العامين

الماضيين بذلت جهود لا مثيل لها من أجل التوصل الى حل تفاوضي . وهذه الجهود قد بذلت من جانب الدول الخمس الغربية ودول خط المواجهة الأفريقية وسوايو . وبالتعاون مع الأمين العام ومثله الخاص فقد بذلوا جميعا قصارى جهدهم من أجل التوصل الى تسوية تتفق مع قرار مجلس الأمن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) . وقد أعريت بلدان الشمال عن تأييدها لهذه الجهود .

ان الهدف والعنصر الأساسي في هذه المفاوضات كان هو تحقيق استقلال شعب ناميبيا بالطرق السلمية عن طريق انتخابات حرة وعادلة تتم تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة . وكان هذا من شأنه أن يضع حدا للاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب جنوب أفريقيا كما انه كان يمثل الوفاء بالمسؤولية المباشرة التي تحملتها الأمم المتحدة ازاء مستقبل الاقليم وازاء تحقيق رفاهية ورخاء ساكنه .

وفي وقت ما كانت احتمالات النجاح تبدو قريبة المنال الى كل الذين كانوا يأملون في حل وشيك . حدث ذلك عندما وافق مجلس الأمن على خطة استقلال ناميبيا مع تفصيلاتها الخاصة بمختلف جوانب تطبيقها . ان هذه الخطة كان يبدو انها خطة متكاملة لتحقيق استقلال الاقليم .

ولكن اليوم فان الحل السلمي ، من خلال التسوية التفاوضية ، ما زال يبدو بعيدا كما كان الحال في الماضي ، وهذا يرجع الى عامل واحد هو موقف حكومة جنوب أفريقيا .

ان وفد بلاوى يتفهم جيدا مدى القلق الذى يثيره الموقف الراهن ويشارك الجميع في هذه المخاوف . ان قرار حكومة جنوب افريقيا اجراء انتخابات داخلية يشكل تحديا للأمم المتحدة ولسلطة مجلس الأمن بصفة خاصة . وكذلك بالنسبة لقرارها منح سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة للجمعية الوطنية التي تم تشكيلها مؤخرا . ان الانتخابات التي تستند اليها هذه الاجراءات قد اعتبرت من قبل الأمم المتحدة لاغية وباطلة . ان عمليات الاعتقال الجماعية الأخيرة لزعماء سوايو دون توجيه الاتهام لهم أو محاكمتهم قد زادت من تعقيد الموقف داخل الاقليم . ان عمليات العنف والاعتداءات الوحشية ضد الدول المجاورة قد نشرت الموت والدمار عبر حدود الاقليم .

ليس هذا هو سلوك حكومة ترغب بحق في تسوية سلمية تكون مقبولة دوليا ولا عجب ان المجتمع الدولي قد يئس من احتمالات تحقيق التسوية السلمية . ونحن نشارك المخاوف القوية التي تم الاعراب

عنها ازاء هذا كما نشارك أيضا القناعة بأنه يجب على جنوب افريقيا أن تقدم ردا صريحا وغير غامض يسمح بتطبيق خطة الأمم المتحدة وهي الخطة التي ادعت حكومة جنوب افريقيا بانها وافقت عليها .

وانا كان موقف جنوب افريقيا لا يدعو الى الرضا فان المنظمة يجب ان تتحمل مسؤوليتها—

الكاملة ازاء الموقف الذي يترتب على ذلك ، وهذا حتى يمكن أن تضطلع بمسؤوليتها تجاه ناميبيا .

وانا لم تنجح الجهود الراهنة فاننا ، ان آجلا أو عاجلا ، سنواجه موقفا تضطر فيه منظمة الأمم المتحدة جماعيا كما ستضطر الدول الأعضاء كل على حدة الى اعادة النظر في الموقف واتخاذ التدابير التي ينص عليها الميثاق وعلى أساس قرارات مجلس الأمن من اجل حماية المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظماتنا والتي يجب ان تحترم حتى يمكن لهذه المنظمة ان تبقى . ولهذا ف—ان مسألة ناميبيا كانت دائما بمثابة اختبار كبير ، وهي ما زالت كذلك .

السيد الزيد (الكويت) (الكلمة بالانكليزية) : ان المتشككين يتساءلون عن جدوى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة حول ناميبيا . انهم يعتقدون انها ممارسة اخرى سوف تؤدى الى عملية محاورات لغوية عديمة القيمة . وبالنسبة اليانا نحن الذين استأثرت بنا المشكلة لعدة سنوات ، فان هذه الدورة الاستثنائية ذات مغزى خاص . انها تأتي بعد قيام خمس دول فريية بتبني خطة للتسوية السلمية في ناميبيا اعتبرها الكثيرون منا اساسا عادلا للتوصل الى حل لهذه المشكلة . ولسوء الحظ ، فان جنوب افريقيا ألقت بهذه الخطة في الجحيم ، بالاضافة الى انتهاجها برنامجا يهدف الى اعلان منفرد لا استقلال ناميبيا . ولا يوجد جديد في هذا الاعلان . فلقد تكرر الاعلان في السنوات القليلة الماضية عن ان جنوب افريقيا لن تتنازل ابدا عن اقليم ناميبيا . ومسع ذلك ، فلقد كان البعض منا يعتقد ، بجدوى هذا الاسلوب وهم مستعدون لاعادة النظر في موقف بريتوريا لصالحها . وبذلك فلقد ضعفت قبضة البلدان الغربية الخمسة وتمسكهم بخطة الحل السلمي لهذه المشكلة . والان حيث تعتبر الخطة في حكم المقضي عليها ، يتحتم علينا نحن في الامم المتحدة أن ندرس تدابير للتصدي لمخططات جنوب افريقيا المفرضة .

ولقد أشار جميع المتحدثين الى عدم اعترافهم بالانتخابات المزيفة في ناميبيا . ويعتبر هذا الموقف غير شرعي رغم انه غير كاف . انه يصور الموقف في ناميبيا وما يحدث فيها ولكن لا يتصدى له . انه موقف ايجابي في سلبيته ولكنه لا يتعمق في صلب الموضوع . ان سياسة جنوب افريقيا كما ذكرناها تهدف الى خلق مجموعة من الدول الافريقية المستقلة والمسالمة التي ترضخ لسياسات ومصالح جنوب افريقيا الاقتصادية بحيث تستطيع جنوب افريقيا أن تكون لديها الكلمة الاولى والاخيرة في شؤون افريقيا الجنوبية . انها تريد ان تحول ناميبيا الى معسكر لليد العاملة الرخيصة المطيعة التي تعيش على سياسات بريتوريا . ان الاعتداءات المستمرة على انغولا وغيرها من الدول الافريقية تمثل هذه السياسة التي ترمي الى السيطرة على الدول المجاورة حتى تتمكن سياسة بريتوريا المعتمدة على الفصل العنصرى في ناميبيا وارتباطاتها الوثيقة مع روديسيا من ان تبقى دون تحد . هذا هو الهدف من وراء العرض الذى تقدمت به جنوب افريقيا الى الدول المجاورة فيما يتعلق بحلف عدم الاعتداء . ولم نشك ابدا في رفض جنوب افريقيا قبول مبدأ الانتخابات تحت اشراف دولي في ناميبيا . لقد كنا نعرف ان هذا المبدأ سيرفض تمشيا مع السياسة التي تنتهجها بريتوريا .

ما العمل اذن ؟ كيف يمكننا التصدي لجنوب افريقيا ؟ لقد تحدث مندوبون كثيرون عن العقوبات وتطبيق نصوص الفصل السابع من الميثاق ضد بريتوريا . ان وفد بلادى يؤيد ذلك رغم علمه بالعقوبات التي تقف حائلا دون تحقيق هذا المطلب . اما القوى الغربية فلن تقبل ذلك . ان ممثلها الدائمين في مجلس الأمن سوف يستعملون حق النقض في مواجهة اى طلب لتنفيذ عقوبات شاملة . ان المصالح عدوة المبادئ . ففي الجمعية العامة تتحدث الاغلبية عن المبادئ وفي مجلس الأمن ، فان الحسابات الواقعية تعتبر من العوامل المحددة للمصالح التي تتعارض مع المبادئ . ان الامر الهام هو عدم اضعاف الروح النضالية لمنظمة سوابو بسبب الحسابات الهادئة لمجلس الأمن . وعندما نتحدث عن المبادئ في الميثاق ، كثيرا ما يقال لنا انه علينا ان نحدد أهدافا ممكنة وليست بعيدة المنال . وعندما نتحدث عن العدالة وحق تقرير مصير الشعوب بالنسبة لشعب ناميبيا ، يقال لنا ان سياسة المساومة سوف تؤتي أكلها في النهاية وان روما لم تشيد في يوم واحد . هذه هي طبيعة سياسات اليوم . ان مشكلة اليوم تتلخص في ان العالم لا يود التصدي للظلم ولو انه يتحدث كثيرا ضده . وهناك ظلم كبير في ناميبيا ولكن الدبلوماسية لا تلغي اثار هذا الظلم ولو انها تنجح في اقلته ، ولكن من ناحية اخرى لا تلبي حاجات المناضلين وفي مثل تلك الظروف لا يتسع امامنا مجال الامل الا في تأييد ودعم النضال المسلح لشعب ناميبيا من اجل حقه في تقرير المصير وبناء دولته .

هناك طريقتان يمكن للدورة الاستثنائية ان تتبعهما لمساعدة شعب ناميبيا وكلاهما صعب تتخلله العراقيل . أولا ، يجب تدعيم وتأييد النضال السياسي لمنظمة سوابو وأن يعمل على تشجيعه والمحافظة عليه . وان الامم المتحدة في هذا الصدد من خلال مجلس ناميبيا تتحمل مسؤولية اعلام الرأى العام العالمي والبلدان الغربية بمحتوى المخططات المفرضة لجنوب افريقيا في ناميبيا وبمسلكها المشين ازاء خطة البلدان الغربية الخمسة . وان النضال السياسي يعنى اشتراك الرأى العام في البلدان التي تتردد في قبول مبدأ تطبيق العقوبات ضد جنوب افريقيا . وقد لا تعتبر البلدان الغربية في هذه المرحلة مستعدة لتنفيذ عقوبات شاملة رغم ان بعضها يميل الى دراسة بعض انماط هذه العقوبات . وقد يكون من المفيد للدورة الاستثنائية تحقيق بعض الخطوات المحددة دون التضحية بالمبادئ الجوهرية . ومن المؤسف انه بينما نتحدث عن ناميبيا تستمر جنوب افريقيا في حملتها لاستعمار الاقليم .



ثانياً ، ان الدعم السياسي والاجتماعي والمادي لمنظمة سوابو ضروري اذا ما أردنا بصدق التصدي لسياسة جنوب افريقيا في نامبيا . وان البعض منا هنا لا يميل الى تقبل " النضال المسلح " ولو انهم هم بأنفسهم قد لجأوا الى هذا النضال واستخدموه في معاركهم ضد السيطرة الاجنبية . وقلما تنسحب قوات الاحتلال الاجنبية من تلقاء نفسها او بوسائل دبلوماسية وان طبيعة احتلال جنوب افريقيا لنامبيا لا تمثل تلك السيطرة الاجنبية التي يمكن ان ترضخ للضغوط الدبلوماسية . ولذا ، يجب علينا جميعا عندما نتحدث عن المبادئ ان نقدم التأييد المالي والسياسي لمنظمة سوابو في نضالها المستمر ضد العقبات .

لقد تعلم الكثيرون منا الدرس الذي يلقيه لنا الاستعمار ، ألا وهو انه لا يستجيب الا الى الضربات المستمرة والدائمة للوطنية والوطنيين . ولا يمكن اعتبار جنوب افريقيا حالة مختلفة عن تلك . فكلما قدمنا المزيد الى منظمة سوابو اضعفنا قبضة جنوب افريقيا على نامبيا . لقد لقنا درسا من خلال الوثائق التي تعكس الاستهجان الدولي . ولو انها لا تسهم في ازالة آثار معاناة الشعوب المضطهدة . ولذا ، يجب علينا في هذا الصدد ان نعلم ان النضال السياسي مكمل للنضال المسلح وانه لا يمكن ان يحل بدلا عنه . ويعتقد البعض منا هنا في الامم المتحدة ان النضال السياسي هدف في حد ذاته . وليس الامر كذلك . اننا نحبي منظمة سوابو لروح تضحية قيادتها ومناضليها . وعندما يستمر النضال ، فان النصر محتوم .

السيد ابراهيم ( اثيوبيا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان وفدى يؤمن بأن النضال من أجل التحرر الوطني في ناميبيا قد دخل الان مرحلة حرجة وحاسمة . وسواء تحقق استقلال ناميبيا فورا أم تأخر دون ضرورة ، وسواء أصبح هذا الاستقلال حقيقيا وكاملا أم أنه سوف يبقى مجرد استقلال اسمي ، فان هذا سوف يتحدد - الى حد كبير - بما سوف يختار المجتمع الدولي أن يقوم به في هذه اللحظة الحرجة ، وبصفة خاصة في هذه الدورة المستأنفة . من أجل هذا ، وبشعور من الاهتمام الكبير ، وايماننا منا بمسؤوليتنا الخطيرة ، شاركنا في هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا .

لقد مضى عامان منذ أن اتخذت المبادرة الجديدة للتوصل الى تسوية سلمية تفاوضية لمسألة ناميبيا . وعندما طرح الاقتراح الغربي بتصفية الاستعمار من ناميبيا في العام الماضي ، وتظاهر نظام بريتوريا بقبوله ، فان حكومتي أوضحت موقفها بجلاء بتسجيل شكوكها الخطيرة . وقد فعلنا ذلك لاننا وجدنا ان الخطة ليست فقط قاصرة في كثير من مبادئها الرئيسية ، ولكن أيضا لاننا آمننا - وقد أثبتت الاحداث بعد ذلك صدق ايماننا - بأن الذين وضعوا المقترحات لم يكونوا مستعدين ولا راغبين في أن يمارسوا الضغط اللازم على جنوب افريقيا من أجل التنفيذ العاجل والفعال للخطة . وفي هذا الخصوص ، اسمحوا لي أن أقتبس من البيان الذي أدلى به رئيس الوفد الاثيوبي في الدورة التاسعة الاستثنائية للجمعية العامة عندما كانت مسألة ناميبيا محل دراسة . لقد قال :

" . . . ان الهدف النهائي لما يسمى بالخطة الغربية هو اغفاء الاعتراف على جنوب افريقيا ، وتقطيع المنطقة وعزل "والفيس باي" عن ناميبيا وانتزاع مزيد من التنازلات من (سوابو) ، مما يتعارض مع قرارات الامم المتحدة والتطلعات المشروعة لشعب ناميبيا" .

" اننا نرفض البرنامج الغربي لانه لن يؤدي بنا الى السلام ، ولكنه برنامج أعدته القوى الغربية ويهدف الى عرقلة النضال الذي يقوم به شعب ناميبيا في هذه المنطقة . ان الدول الخمس الغربية ليس في نيتها استعمال كل تأثيرها ونفوذها لضمان تنفيذ قرار مجلس الامن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) بكامله " ( A/S-9/PV.2, P.34-35 ) .

وقد تبع ذلك مداوات مكثفة وهريصة عندما اتخذت المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ( سوابو ) خطوة جريئة وقبلت الاقتراح الغربي كأساس للمفاوضات . واثيوبيا لا يسمحها الا أن تتماشى مع قرار ( سوابو ) . وقد عملت ( سوابو ) منذ قبولها للخطة بتصميم ومرونة تدعوان للاعجاب ، على وضع الخطة موضع التنفيذ ، مما جعلها تحظى باعجاب واحترام وتأييد المجتمع الدولي . وعلى أية حال ، فان الأحداث التي تلت ذلك دلت على أن جهود ( سوابو ) وجهود الامين العام للامم المتحدة قد ذهبت سدى بسبب نفاق عنصري بريتوريا . ونحن جميعا ندرك الآن ان قبول بريتوريا الظاهري لخطة التسوية لم يكن القصد منه الا اختبار رغبة ( سوابو ) في مواجهة العملاء في ويندهوك عند الاقتراح ولكي تكسب وقتا كافيا لنفسها لتنفيذ خطتها الشيطانية لدعم موقف صنائعها عن طريق اصدار اعلان من جانب واحد بالاستقلال المزيف . ولقد فشلت بريتوريا في تحقيق هدفها الاول فشلا ذريعا عندما قررت ( سوابو ) أن تقبل الخطة . ومع ذلك ، فقد نجحت الى درجة كبيرة في تحقيق هدفها الثاني .

ان نظام الفصل العنصرى - بمجرد أن أعلن عن قبوله الظاهري للخطة الغربية ، لجأ الى الاستفزاز الى الكلام المزدون في تفسير كثير من بنود الخطة . وهذا العمل - بلا شك - أعطى نظام جنوب افريقيا وقتا كافيا ليتخذ الخطوات اللازمة لتدعيم الخونة من صنائعه وما يسمى بتحالف تورنهول . وخلافا لمقررات الامم المتحدة ، وبصفة خاصة بنود قرار مجلس الامم رقم ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) ، فان النظام في بريتوريا مضى قدما وعين حاكما اداريا عاما لنايبيا ، وقام بمفرده بتسجيل الناخبين للانتخابات ، واتخذ خطوات تشريعية تستهدف اقامة جمعية تأسيسية ، وأجرى انتخابات داخلية غير خاضعة للرقابة ، وأخيرا أقام جمعية وطنية وهي فقط خطوة أولى قبل اعلان الاستقلال المزيف من جانب واحد .

والى جانب هذه الحركات ، حاول نظام جنوب افريقيا أيضا أن يضعف من قوة ( سوابو ) عسكريا وسياسيا بل أنه استفزها كي تنسحب من المفاوضات . وقد عمد الى تكثيف أعماله الوحشية ضد المواطنين النامبيين داخل الاقليم ، وشن هجوما مسلحا ضد أقاليم الدول الافريقية المستقلة المجاورة وقتل اللاجئين العزل من ناميبيا . ان المفاوضات المطولة والفاشلة مكنت بريتوريا من تدعيم احتلالها العسكري لنايبيا وان تضم الخونة الى جهازها العسكرى . وهكذا أرادت أن تبث الفرقة بين النامبيين .

وعلاوة على ذلك ، حصل نظام جنوب افريقيا - خلال العامين الماضيين - على اعتراف بالامر الواقع باعتباره السلطة الادارية ذات النفوذ على ناميبيا ، وأصبح شريكا معترفا به ومحترما فسي الجهود الدبلوماسية لحل المشكلات ليس فقط في ناميبيا وانما في زيمبابوي أيضا .

ان جهود المجتمع الدولي من أجل التصفية السلمية للاستعمار في ناميبيا قد تم احباطها بحقيقة أن الوسطاء في هذه المفاوضات لم يكونوا الا الشركاء الرئيسيين لجنوب افريقيا في استغلال موارد ناميبيا ونهبها . ان الدول الغربية الخمس بينما كانت تنتزع كل تنازل ممكن من ( سوابو ) كانت تهادن بريتوريا . وما يؤسف له انه لم يحدث في أى وقت أى ضغط غربي على بريتوريا لاجبارها على الكف عن المضي في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية الجديدة في ناميبيا ، وعن اضطهاد المواطنين النامبيين أو عن تدخلها العسكري في أقاليم الدول الافريقية المستقلة المجاورة . ومن الطبيعي أن الانسان يستطيع أن يتحدث باسهاب وتعليل كاف عن الاهداف الشريرة ومخططات الغرب في هذا الصدد . وعلى أية حال ، فان وفدى يفضل أن يترك للتاريخ أن يحكم على الدور الذى قام به الغرب في الكفاح الوطني من أجل التحرر للأغلبية المقهورة في افريقيا الجنوبية .

اننا لسنا بحاجة الى القول بأننا قد وصلنا الى نهاية الطريق فيما يتعلق بالخطة الغربية . لقد أوضحت بريتوريا بجلاء عدم رغبتها في أن تنصاع لقرارى مجلس الامن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) ، ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ومن الطبيعي انه لن يدعشنا اذا ما زعم العنصريون في جنوب افريقيا وحلفاؤهم الامبرياليون أن الباب ما زال لم يوصد بعد تماما لتنفيذ خطة التسوية . ولكن الحقيقة هي أن بريتوريا - من خلال تصرفاتها وتصريحاتها لم تغلق الباب فقط ؛ بل انها أوصدته باحكام في وجه أية تسوية سلمية تتماشى مع المقررات ذات الصلة للامم المتحدة والتطلعات الحقيقية للشعب النامبي في الحرية والاستقلال في ناميبيا موحدة .

وكما نعلم جميعا ، هذه ليست المرة الاولى التي احتقر فيها نظام بريتوريا ارادة المجتمع الدولي . ولكننا نأمل باخلاص ، في أننا لن نسكت على عنجهية جنوب افريقيا هذه المرة . ان الدول الغربية الخمس التي أخذت على عاتقها - بمبادرتها - التزاما تجاه المجتمع الدولي ، يجب عليها أن تدرك أنه ينبغي عليها ان تضمن التنفيذ الناجع لخطةها بتنفيذ التدابير الالزامية الموجودة في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

وكما نرى ، فان رفض بريتوريا الانصياع لارادة المجتمع الدولي يترك لنا رسمين محتملين للحوادث في افريقيا الجنوبية . والاكثر احتمالا وخطورة هو ذلك الذي يتحدى فيه نظام الفصل العنصرى مرة أخرى الامم المتحدة قويتجاهل نداءها بمنح تقرير المصير والاستقلال للشعب الناميبي ، كذلك ، فان بريتوريا سوف تكثف قمعها واستغلالها لشعب ناميبيا . وبذلك يتولد مزيد من المقاومة الشعبية . والواقع ان تصعيد النضال المسلح تعبيرا عن رغبة التحرر الوطني سيحيل مزيدا من المناطق الافريقية الى مسرح لعمليات عسكرية يقوم بها الفاشيون في جنوب افريقيا . بيد أنه يتعين على نظام الفصل العنصرى ان يدرك أن سائر افريقيا ، بل وكل شعوب العالم التقدمي المحب للسلام ، لن تقف مكتوفة الايدي بينما ترتكب قوات التوسع عدوانا لا مبرر له ضد دول افريقيا المستقلة . ان مدلول هذا الصراع واضح . وسوف تكون التضحيات هائلة . لكن هذا لن يمنع افريقيا وسائر الانسانية التقدمية من الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب المستعمر في ناميبيا وتجاه الشعوب الشجاعة في دول المواجهة الذين كانوا ضحية عدوان جنوب افريقيا .

أما السيناريو الآخر فهو أن تسارع الام المتحدة الى اتخاذ جميع الاجراءات المناسبة وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لكي تفرض ارادتها . وهكذا ، تعجز جنوب افريقيا عن شن حرب مطوّلة ضد المدافعين عن الحرية في ناميبيا . وفي ظل هذه الظروف ، نؤمن أن بريتوريا ستضطر الى الكف عن سيطرتها غير الشرعية على ناميبيا عاجلا وليس آجلا مما يقلل من المعاناة البشرية والتدمير المادي .

ان اقليم ناميبيا الدولي لمسؤولية الأمم المتحدة التي يقبلها لهذه المسؤولية بذلت جهودا كثيرة كي ترفع عن كاهل ناميبيا عبء الاستعمار . ولا يمكن للامم المتحدة الا أن تتحرك الى الأمام نحو فض عقوبات اقتصادية على بريتوريا ونحو الايقاف الكامل لكل تعاون عسكري ونووي مع النظام العنصرى ، ونحو الانسحاب الكامل وغير المشروط والفورى لنظام الفصل العنصرى من ناميبيا . كذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يتحرك الى الأمام في الالتزام بتحرير ناميبيا عن طريق تقديم العون المالي والعسكرى الى سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . ولا حاجة الى التأكيد على أهمية تكثيف العون الاقتصادى والعسكرى لدول المهاجمة . ان قوة دول المهاجمة تضمن تحرير ناميبيا وانهييار صرح العنصرية في زيمبابوى وجنوب افريقيا .

وأخيرا ، أود أن اعبر مرة أخرى عن تقدير وفدى لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا لجهوده الدؤوبة في مساعدة شعب ناميبيا من خلال حركة سوابو من أجل تحقيق الحرية والاستقلال القومى في ناميبيا المتحدة . وان وفدى لمقتنع بأنه في ظل رئاستكم ، ستتمكن هذه الدورة من اتخاذ خطوات لها مغزاها من أجل تحقيق الاستقلال والحرية لناميبيا .

السيد كوياتيه ( غينيا ) (الكلمة بالفرنسية) : في ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، وللمرة

الأولى قامت الجمعية العامة بمطالبة مجلس الأمن ببحث العلاقة القائمة بين منظمة الأمم المتحدة وجنوب افريقيا على ضوء " الانتهاك المستمر من قبل جنوب افريقيا لمبادئ الميثاق والاعلان العالمى لحقوق الانسان " ( القرار ٣٢٠٧ ( د - ٢٩ ) ) . وهكذا ، فانه توجد أسباب قانونية وأخلاقية وسياسية ودبلوماسية لقرار جمعيتنا الصادر في ٢٤ أيار / مايو ١٩٧٩ بعدم قبول وثائق تفويض الممثلين المشؤومين للنظام العنصرى في جنوب افريقيا . وفي نفس الوقت ، نعبر عن أسفنا البالغ على أن بعض الوفود قد قامت اهانة الضمير العالمى ، ومؤسسات الأمم المتحدة عندما لم تتردد هذه الوفود في الحديث عن " حق " نظام بوتوا في الادلاء برأيه في هذه المحادثات الهامة التي لم تكن لتتم لو

أن بريتوريا كانت قد امتثلت لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة . ونحن لانزال نعتقد أنه لا يوجد حق للحكومات الا اذا قبلت الميثاق وامتثلت في أعمالها وتشريعاتها للمبادئ الأساسية لذلك الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وعلى ذلك ، فانه من الواضح أن جنوب افريقيا لم يعد لها أى حق في التمثيل في الأمم المتحدة التي تواصل الانتماء اليها لتسمح لحكومات معينة بأن تمنع اتخاذ المجتمع الدولي لمقررات وعقوبات ضدها مثل تلك التي صدرت في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٧٩ ، والتي تميّط اللثام عن دور حلفائها الذين يخافون غضب العالم وتنديده . ان التصويت الذي جرى في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٧٩ كان تجربة لاذعة ، ومفيدة بصورة خاصة لأنها فضحت مرة أخرى المؤامرات الشيطانية التي تحيكها الامبريالية الدولية وعملاؤها في بريتوريا ضد الحرية والاستقلال والسيادة وفي ايجاز ، ضد الحقوق لشعب ناميبيا الباسل تحت زعامة سوابو طليعته التي تقوده بروح المسؤولية ، بقيادة الرفيق سام نجومو الذي نجد له باسم فينيا شعبا وحكومة تضامننا . وبالنظر الى التضارب الواضح في الموقف السلبي لبعض الوفود خلال هذا التصويت ، وأخذا في الاعتبار الخطورة المتزايدة للمأساة التي يعيشها شعب ناميبيا ، والحاجة الملحة لأن تقوم كل دولة أو حكومة صديقة للشعوب الافريقية بأن تترجم تضامننا مع افريقيا الى أعمال ملموسة وشجاعة عندما يقتضي الأمر ذلك . يجب أن نذكر هذه الجمعية بما أعلنه رسميا في ١٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٠ زعيبي وقائدى الرفيق أحمد سيكوتورى المسؤول الأعلى عن الثورة ورئيس جمهورية فينيا الشعبية من فوق منصة الأمم المتحدة :

" ان حكومة جمهورية فينيا قد ذكرت مرارا أنها أقل انطبعا بالنوايا الجيدة أو السيئة للآخرين من انطباعها بالواقع ومعنى الأعمال فيما يتعلق بالمصالح الحقيقية للشعوب . كما أنها بيّنت أن التاريخ لا تصنعه النوايا ، وأنها لا تستطيع تغيير العالم ما لم تترجم هذه النوايا الى أعمال ."

ان هذا درس قيّم ، ينبغي على بلدان الغرب وجميع بلدان العالم أن يأخذوه في الاعتبار حينما تدرس أمور ذات حيوية لافريقيا والعالم أجمع ، والعلاقات التي تقيمها مع جمهورية فينيا الثورية الشعبية .

ويجب أن نبين أن العمل الذي قامت به الامم المتحدة من أجل قيام ناميبيا مستقلة وذات سيادة وغير مجزأة تحت راية سوابو الممثل الوحيد لشعب ناميبيا الباسل قد أدى الى زعزعة ثقة الشعوب المحبة للسلام والعدل والحرية بالأمم المتحدة وان هذا العمل أيضا قد دعم الاحتلال المسلح لناميبيا من قبل النظام العنصرى الفاشي القائم في بريتوريا تحديا لروح الميثاق وجميع معايير العدالة المعترف بها دوليا .

وعندما ننظر في هذه الحقائق ، وفي الظروف التي أدت اليها والبواعث التي حركتها فيجب علينا أن نضع منظومة الأمم المتحدة بصفة عامة ، والدول الغربية بصفة خاصة في قلب المسؤولية عن الارتباك في الرأى العام العالمى وذلك باخفاء العمل الاجرامى الذى اقترفه أعداء الحرية والاستقلال والسيادة ووحدة أراضي ناميبيا .



وفي الحقيقة ، لقد قيل كل شيء أو تقريبا كل شيء خلال ثلاثين عاما فيما يتعلق بالسياسة البفيفية التي تنتهجها الاقلية العنصرية في بريتوريا داخل حدودها الاقليمية وكذلك خارج هذه الحدود ، وبدقة في ناميبيا . ولأسف ان الابعاد والنتائج لهذا النظام على ذلك النحو بحيث ان المرء لا يستطيع ان يتحاشى التكرار واعادة التأكيدات والتذكرة .

وهكذا ، فمنذ انشاء الامم المتحدة بعد فظائع النازية الهتلرية وكتعبير عن الادانة العالمية والفضل المحتم لمثل هذه الانظمة - اعتمد موقعو ميثاق سان فرانسيسكو ، ان يدركون تماما ان العنصرية تشكل تهديدا كبيرا للوثام والسلام الدوليين ، قرار الجمعية العامة رقم ٥٣٠٣ (د-١) الذي ينص على :

" انه من الصالح الاعلى للانسانية ان نضع نهاية فورية للاضطهاد والتفرقة العنصرية والدينية " .

وقد دعوا الحكومات والسلطات المسؤولة الى الامثال للميثاق واتخاذ اكثر التدابير سرعة وفعالية في هذا الشأن .

وردا على هذا القرار فان حكومة جنوب افريقيا ، متكررة لالتزاماتها حيال الميثاق ، اعتمدت سلسلة من القوانين والتدابير المميزة والمهينة ضد السكان غير البيض في هذا البلد . ويحرم من حق التمثيل في البرلمان السكان الذين من اصل هندي او باكستاني .

ماذا تم في هذا الوقت ضد جنوب افريقيا للحفاظ على " الوثام والسلام الدوليين " ؟ لم يتم اى شيء سوى توجيه تحذير الى بريتوريا .

في ٢١ اذار/مارس ١٩٦٠ طم العالم اجمع في زهول بالمذابح الفظيعة التي قامت بها شرطة الجنوب الافريقي بشكل وحشي ضد شعب الجنوب الافريقي الاعزل في شارب فيل . ومعروف انه في هذا التاريخ كان هناك رجال ونساء واطفال يتظاهرون في سلم من أجل حقهم في الحرية وقد صرعوا برصاص الامبريالية .

ماذا فعلنا في ذلك الوقت ضد جنوب افريقيا للحفاظ على الحقوق والحريات الجوهرية للشعب وحق الانسان في الحياة والرأى الحر ؟ لم نفعل شيئا على الاطلاق سوى ادانة شفوية للقوانين الحقيرة لحكومة بريتوريا العنصرية .

في القرار ٢١٤٥ (د-٢١) لعام ١٩٦٦ قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بانها "انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . ومن ناحية ، وضعت اقليم ناميبيا تحت مسؤولية مباشرة للأمم المتحدة ، ومن ناحية اخرى ، أعلنت الجمعية الحق الثابت لشعب ناميبيا في الحرية والاستقلال . وعلاوة على ذلك فان الفقرة العاشرة الثانية من القرار ينص على ان اقليم ناميبيا له وضع دولي وسوف يبقى كذلك حتى حصوله على الاستقلال .

ماذا فعلنا عندئذ في هذا الوقت لكي ندفع جنوب افريقيا الى الانسحاب من ناميبيا ، والن احترام ذلك المقرر الذي اتخذته الأمم المتحدة - وباختصار ، الامتثال للالتزامات الواردة في الميثاق ، وهي التزامات وافقت عليها عندما اصبحت عضوا في منظمتنا الموقرة ؟ لم نفعل شيئا على الاطلاق سوى النداء الذي وجه الى حكومة بريتوريا العنصرية في هذا الشأن .

وفي رأيها الاستشاري ، الذي يعرفه العالم ، قالت محكمة العدل الدولية في لاهاي : "حيث ان الوجود المستمر لجنوب افريقيا في ناميبيا امر غير شرعي ، فان على جنوب افريقيا ان تسحب فوراً اراضيها من ناميبيا وتوقف بذلك احتلال الاقليم ."

ماذا فعلنا عندئذ في ذلك الوقت لطرد حوالي ٧٥٠٠٠ جندي ورجل شرطة في جنوب افريقيا وهم يشكلون آلة لقمع الحقوق والتطلعات المشروعة لشعب ناميبيا ؟ لم يتم شيء على الاطلاق سوى اللامبالاة تجاه الضم غير المشروع للخليج والفييس وتجاه المذابح الجماعية والفردية المتزايدة التي يروح ضحيتها شعب ناميبيا من قبل النظام العنصري في بريتوريا .

اين اذن ما يطلق عليه حق جنوب افريقيا الذي تحدثت عنه هنا بعض الوفود ؟ واخيرا ، فالنتيجة هي تصاعد البربرية وعدم الشرعية والمأساة في ناميبيا . لماذا كل هذه العجرفة ، وكل التحدي ، ولماذا تغلت جنوب افريقيا من العقاب ؟ هذا لان الواقع القاسي هو ان اتحاد الخطط الاستراتيجية الدولية والمصالح الاقتصادية في المحيط الافريقي يفسر اليوم اكثر من اى وقت مضى رفض الدولة الواحدة وجميع الدول لمواجهة هذا الشر الذي ترتكبه الدولة كما يفسر رفض واذا راها "وعداة قادة بريتوريا للامتثال للقرارات العديدة التي اعتمدت حتى الآن ضد هذا الوباء القائم في ناميبيا ، خاصة المرسوم رقم ١ ، فيما يتعلق بحماية الموارد الطبيعية والاراضي المستعمرة والقرارات ذات الصلة ، ٢١٤٥ (د-٢١) لعام ١٩٦٦ ، ٢٢٤٨ (د-١-د) بتاريخ ١٩ ايار/مايو

١٩٦٧ ، ٣٨٥ (١٩٧٦) ، ٤٣١ (١٩٧٨) ، ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ٤٣٩ (١٩٧٩) التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ان التعنت والصلف المستمرين لبريتوريا ازاء الامم المتحدة ، ورفضها الدائم لحقوق شعب ناميبيا الطبيعية من قبل بريتوريا ، وخصوصا خلال هذا العام الذي يوافق الذكرى الواحدة والثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وهو الامر الذي لم يكن لاحد من حلفاء بريتوريا الشجاعة السياسية لان يشير اليه خلال الدورة الثالثة والثلاثين . ان هذا كله ينبثق من حقيقة تاريخية طمنا ايهاها رجل افريقي في جميع الاوقات ، رجل من رواد افريقيا المستقلة ، رجل ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٥٨ ، و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ وهو الرئيس احمد سيكوتوري الذي قال بوضوح امام هذه الجمعية العامة للأمم المتحدة :

” اننا نعرف تماما ان مصالح متضاربة تضصف انشطة الامم المتحدة . وللاقتناع بذلك فان على المرء فقط ان يذكر الاحتقار العميق الذي به تجعل بعض الامم التي تدرك قوتها العسكرية اكثر من ادراكها لعدالة القضايا التي تدافع عنها المنظمة الدولية هشة وغير فعالة . ”

وفي ضوء هذا التعليم القيم للثورة الافريقية الديمقراطية لغينيا ، نؤكد انه ليس هناك طريقة اكثر مباشرة وخطرا لتقويض أسس الامم المتحدة من جعلها مكانا حيث نتحدث عن المساواة ، والسلام ، والحرية والاستقلال والحقوق الانسانية ، وفي نفس الوقت نضع جانبا قلق الشعوب المستعمرة التي تهيمن عليها وتقوم بذبحها بريتوريا في افريقيا الجنوبية ، خاصة في ناميبيا .

ان ديباجة الميثاق تبين دون لبس ان شعوب الامم المتحدة عازمة على توحيد قواها للمحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وعلان ايمانها بالحقوق الاساسية للانسان وكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية .

وهناك ايضا حاجة ملحة تلزم الامم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن ، بأن ينفذ التوصيات الحكيمة التي أوردها الفريق سام نوجوما رئيس منظمة سوابو في تسع نقاط ، وذلك في الحديث الهام الذي ألقاه في ٢٣ ايار/مايو ١٩٧٩ امام هذه الجمعية .

لقد عكس في هذا البيان ارادة شعب كامل للعيش في حرية واستقلال وسيادة ، ونقل بذلك الى كافة الشعوب والحكومات الممثلة هنا ، تلك الصرخة التي اطلقها الرجال والنساء والاطفال لناميبيا الافريقية بسبب المذابح التي يروحون ضحيتها بسبب نظام بريتوريا . ان وفد حزب الدولة لغينيا يعتقد ان الوقت قد حان لأن تطالب الامم المتحدة مجلس الأمن بأن يطبق بحزم وليس بطريقة انتقائية ، التدابير الواردة في الفقرة السابعة من الميثاق ضد جلادى الشعب الناميبى .

انه باجرائه لانتخابات غير مشروعة في ناميبيا ، وباقامة جمعية تأسيسية مزيفة ، تضم الخونة من تيرنهال في ناميبيا ، ويمنح صلاحيات تشريعية وتنفيذية لهذه الجمعية المزعومة بغية اعلان استقلال ناميبيا من جانب واحد ويعد وانه الوحشي ضد الدول المجاورة الذى يثير تهديدا واضحا للسلم والامن الدوليين في افريقيا بقيامه بكل ذلك فان نظام جنوب افريقيا جعل نفسه غير صالح لعضوية منظمنا ، ويهدد وجود الامم المتحدة ذاتها . ان المنظمة طبقا للبنود ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ من الميثاق يجب عليها خلال هذه الدورة ان تعتمد التدابير ضد هذه التهديدات والانتهاكات المتعمدة والصارخة لميثاق الامم المتحدة ، ولحقوق الانسان ، من قبل نظام الاقلية العنصرية الفاشي في بريتوريا . ان على المنظمة ان تزيد من مساعدتها لكفاح التحرر الوطني للمناضلين في ناميبيا تحت راية سوابو .

اننا نعلم ان الامم المتحدة تضطلع بدور تاريخي في محاولة لترتيب الامور في هذه المسألة النامية . ويجب ان تكون لها السلطة للقيام بعمل صارم وان تحاول تمزيق القوى الفاشية التي تقف حجرة عثرة امام تقدم المجتمعات في الجنوب الافريقي وخاصة في ناميبيا .

اننا نؤكد من جديد ان استقلال ناميبيا وسيادتها ووحدة اراضيها يمكن انقاذها بالرغم

من أن ذلك يؤدي الى سحق اعداء التحرر التاريخي لافريقيا واولئك الذين يؤيدون الاستعمار العنصرى للاقلية العنصرية . ان تلك الحرية ، وتلك السيادة وتلك الوحدة لاراضي ناميبيا هي واحدة ولا تتجزأ في افريقيا قوية ومزدهرة . سيتم انقاذها لانه كما تعلمنا من الاستراتيجي الكبير الرئيس احمد سيكوتوري ، الزعيم الاكبر للثورة فان الحق والعدالة والقانون والنظام ، تفقد دائما الى جانب الشعوب ضد الاكاذيب وضد القوة الفاشمة للاعداء . ان الاستقلال والسيادة ووحدة الاراضي في ناميبيا الشهيدة سوف تنقذ ليس فقط لان شعبها لم يطلب ان يستعمر ولكن لأن شعوب افريقيا عانت الكثير من الاستعمار ومن التمييز العنصرى ، ومن الفصل العنصرى ، ومن السيطرة ومن الاستغلال الاجنبي .

انهم سوف ينقذون لأن الضمير السياسي واحساس الكرامة والرغبة في العدالة والتطلعات المشروعة لشعوب العالم الى السلم في عالم متوازن ، متسق مع نفسه ، سوف تحمي الشعب الناميبى وتعيد اليه استقلاله وسيادته ووحدة اراضيه . هذه كلها الحقوق الثابتة التي يجب على جميع الامم الممثلة هنا كبيرها وصغيرها ان تتمتع بها بقدر ما دفعت من ملايين الشهداء من أجل هذه الحقوق .

ان شعب غينيا الباسل ، المنخرط تماما في اطار الحزب الوطني ، حزب الدولة لغينيا وتحت القيادة النموذجية للرئيس احمد سيكوتوري يؤكد من جديد اعتقاده بهذه التطلعات العميقة لشعوب العالم اجمع ، لاسيما ونحن نعرف اليوم بسبب الاهمية المتزايدة التي تمثلها القيادة الافريقية في الشؤون الدولية ، وبسبب التغيير الجذرى في الدور الذى تلعبه هذه القارة ، التي اصبحت شريكا عاملا ولم تعد متفرجا سلبيا ، وهدفا للطمع في الشؤون الدولية . اننا نقول ذلك لأن لافريقيا اليوم دورا يجب ان تلعبه في مستقبل البشرية ولان الوقت قد حان لكل شخص في كل مكان لمراجعة مواقفه التقليدية . والان ، في كل مكان يتعين على كل الامم وكل الحكومات والشعوب ان تضع حدا للتعسف واللامشروعية والسيطرة والاستغلال والابادة التي تجرى في جنوب افريقيا وزمبابوى وناميبيا وفي كل مكان من العالم .

هنا ، وهنا فقط سوف نلتزم حقا ببناء عالم جديد ، يعكس المثل العليا الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان والحريات الجوهرية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل رفع الجلسة ، أود أن أبلغ الجمعية ان الدول  
الاتية قررت المشاركة في تقديم مشروع القرار A/33/L.37 ، اليمن الديمقراطية ، هايتي ، جامايكا ،  
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، سرى لانكا .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠